

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: الاقتصاد الكمي

أثر القروض البنكية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية حول بنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (1995-2024)

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
مصطفى بن عامر

من إعداد الطالبة:
عائشة سايح

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ. دقيش مخطار	جامعة مستغانم	رئيسا
أ. مصطفى بن عامر	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
أ. عبد الله يخلف	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

شكر و عرفان

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم "

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " الحمد والثناء والشكر الله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة وتوفيقى لإنجاز هذا البحث . واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل ليسعني إتمام إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه إلى الأستاذ المشرف الذي كان حافزا ومنبعا لجهدي الأستاذ الدكتور: "بن عامر مصطفى" لقبوله الإشراف على الرسالة، وعلى توجيهاته السديدة، ونصائحه الدقيقة، وملاحظاته القيمة، وتسأله المستمر عن هذا العمل الذي اعتبره عمله فلم يدخر جهدا لأجله حتى يتم في أحسن الظروف، وكل ذلك بطلاقة وجه ورحابة صدر، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله له في وقته وعمله، مع التمني له دوام التفوق والنجاح إلى أعلى المراتب في مشواره العلمي.

كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وذلك لما بذلوه مخلصين في مسؤولياتهم العلمية تجاه الطلبة.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة "لجنة المناقشة" الذين تحملوا عناء قراءة وتفحص المذكرة كما اشكر جميع عمال وإطارات البنك القرض الشعبي الجزائري- مستغانم - على استقبالهم وتعاونهم معنا، وعلى المعلومات المقدمة من طرفهم، وبأخص الذكر السيدة" نزيهة "والى كل اللذين غمروني برحابة صدر وتابعوني بصدق ويسرو لي الطريق في إعداد هذه المذكرة التي نرجو أن تكون مرجعا يستفاد منه.



الإهداء

تخرجنا وفرحنا الحمد لله بعد أعوام الدراسة والتعب والتوفيق من الله تخرجت بفضل الله

ودعاء أحبتي ومساندتهم ودعمهم الي اهدي تخرجي وفرحتي هذه الى:

هديتي من الله، والنعمة الكبيرة التي أعيشها، أمي وأبي، إليكما أهدي هذا البحث المتواضع، عسى أن أكون مصدر فخر لكما وعسى أن يكون صدقة جارية عني وعنكما إلى رفيق الدرب، وصديق الأيام جميعًا بحلوها ومرّها: خطيبي الغالي، أهديك هذا البحث تعبيرًا عن شكري لدعمك المستمرّ.

إلى إخوتي رفقاء حياتي. إذا فرقت بيننا الأماكن فالقلب لا يفترق عن القلب، كل الحب والنعمة لكم والسعادة.

إلى صديقاتي فالصداقة ليست بطول السنين، بل بصدق المواقف.
إلى أقاربي وكل عزيز غائب عن عيني وحاضر في قلبي اشكر الله لما وفقنا لهذا ونسأله التوفيق في الحياة وان يوفقنا الى مزيد أفضل لنا لما يحبه ويرضه علينا.
إلى زملائي في الدفعة أسأل الله تعالى أن يوفقكم في مشواركم ولا أنسى أبدا دعمكم ومساندتكم لي في أيام الدراسة.

إلى زملائي في العمل أتمنى لكم التوفيق والشكر الخالص لكم.
تنتهي المسيرة الدراسية تنتهي بدموع وفراق زملاء دامت عشرة خمس سنوات تنتهي بدموع وفراق وفرحة اهل بتخرج وبداية مسيرة جديدة مسيرة من المسؤولية الحمد لله حققت بداية حلم وانشاء الله أكمل الطريق.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر القروض البنكية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2024)، ومن أجل ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) في الأجلين الطويل والقصير، وذلك بهدف قياس العلاقة بين القروض البنكية والبطالة بشكل دقيق، اعتمادًا على معطيات إحصائية واقعية مستمدة من مصادر رسمية.

وقد تم في هذا السياق تحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة، أهمها: سعر الفائدة على القروض ونسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، مع اعتبار معدل البطالة المتغير التابع. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية عكسية بين القروض البنكية والبطالة، حيث تبين أن زيادة حجم التمويل البنكي تسهم في تقليص معدلات البطالة، وهو ما يتماشى مع بعض النظريات الاقتصادية التي ترى في تسهيل الائتمان وسيلة لتحفيز النشاط الإنتاجي وتوسيع فرص العمل.

كما أوضحت النتائج أن فعالية القروض في خفض البطالة تتأثر بمدى توجيهها نحو القطاعات المنتجة، مما يعزز من أهمية السياسات البنكية والمالية في دعم التشغيل وتحقيق أهداف التنمية.

الكلمات المفتاحية:

القروض البنكية، البطالة، الاقتصاد الجزائري، الائتمان، نموذج ARDL ، بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA).

Abstract:

This study aims to highlight the impact of bank loans on unemployment rates in Algeria during the period (1995–2024). To achieve this, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used in both the short and long run, with the goal of accurately measuring the relationship between bank loans and unemployment, based on real statistical data derived from official sources. In this context, a set of independent variables was identified, most notably the interest rate on loans and the proportion of credit directed to the private sector, with the unemployment rate considered the dependent variable.

The study's findings revealed a significant inverse relationship between bank loans and unemployment, showing that an increase in bank financing contributes to reducing unemployment rates. This aligns with certain economic theories that view credit facilitation as a means to stimulate productive activity and expand employment opportunities.

The results also indicated that the effectiveness of loans in reducing unemployment depends on how well they are directed toward productive sectors, which underscores the importance of banking and financial policies in supporting employment and achieving development goals.

Keywords:

Bank loans, unemployment, Algerian economy, credit, ARDL model, Crédit Populaire d'Algérie (CPA).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): سايح عائشة

رقم التسجيل

الجامعي: 202037029332

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 110000963010300008 والصادرة

بتاريخ: 2018/12/31

عن: بلدية مستغانم

المسجل بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير/ قسم : العلوم الإقت
صادية

شعبة : العلوم الإقتصادية./ التخصص : الاقتصاد الكمي

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

أثر القروض البنكية على البطالة في الجزائر -دراسة قياسية في البنك القرض

الشعبي الجزائري خلال فترة 1995-2024.

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيا
ت العلمية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث ، وأتحمل المسؤ
ولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/06/27

إمضاء المعني

الطالبة سايح عائشة

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة
العلمية ومكافحتها.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر و عرفان
	الإهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
1	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
7	تمهيد
	المبحث الأول: ماهية القروض وأهميتها الاقتصادية
8	المطلب الأول: تعريف القروض، أهميتها
9	المطلب الثاني: مصادر القروض، أنواعها، والعوامل المؤثرة في منحها
13	المطلب الثالث: سياسات وشروط الإقراض البنكي
	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البطالة
17	المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها
21	المطلب الثاني: أسباب وأثار البطالة
24	المطلب الثالث: إجراءات التخفيف من حدة البطالة
26	خلاصة
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
28	تمهيد
	المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالبطالة والقروض
29	المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالبطالة
33	المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالقروض
36	المطلب الثالث: الدراسات السابقة التي جمعت بين البطالة والقروض
	المبحث الثاني: التقييم النقدي للدراسات السابقة
39	المطلب الأول: التحليل العام و نقد الدراسات السابقة
40	المطلب الثاني: الفجوات البحثية و القيمة المضافة للدراسة الحالية
42	خلاصة
	الفصل الثالث: دور القرض الشعبي الجزائري في الحد من البطالة: دراسة

تحليلية وقياسية	
44	تمهيد
	المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA ودوره للحد من البطالة
45	المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك CPA والخدمات التي يقدمها
50	المطلب الثاني: آلية تقديم ودراسة ملفات القروض في بنك CPA
51	المطلب الثالث: مساهمة بنك CPA في تمويل الشباب والحد من البطالة
	المبحث الثاني: دراسة قياسية حول أثر القروض البنكية على البطالة 2024-1995
52	المطلب الأول: بناء النموذج القياسي و أسس التحليل الكمي
58	المطلب الثاني: تحليل تطور القروض البنكية ومعدل البطالة في الجزائر: "دراسة قياسية 1995-2024"
66	المطلب الثالث: مناقشة النتائج المتحصل عليها
68	خلاصة
70	خاتمة
72	قائمة المصادر المراجع
75	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	اختبار جذر الوحدة حسب ADF للنموذج	(3-1)
62	نتائج اختبارات الحدود للتكامل المشترك	(3-2)
62	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	(3-3)
63	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير	(3-4)
64	صلاحية و جودة النموذج	(3-5)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	مصادر القروض	(1-1)
21	أنواع البطالة	(1-2)
46	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA	(3-1)
48	الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم	(3-2)
58	المنحنى البياني للمتغير التابع Y (نسبة البطالين)	(3-3)
59	المنحنى البياني للمتغير المستقل X1 (نسبة سعر الفائدة على القروض)	(3-4)
60	المنحنى البياني للمتغير المستقل X2 (نسبة الائتمان الموجه من طرف البنوك إلى القطاع الخاص)	(3-5)
62	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج	(3-6)
66	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	(3-7)



مقدمة

مقدمة:

تواجه الجزائر منذ عقود تحديات اقتصادية واجتماعية متراكمة، يأتي على رأسها ارتفاع معدلات البطالة، التي تشكل أحد أبرز مظاهر الهشاشة في سوق العمل، لا سيما في ظل التركيبة الريعية للاقتصاد الوطني واعتماده شبه الكلي على عائدات المحروقات. وقد أفرز هذا الوضع اختلالات واضحة في توزيع الثروة وفرص العمل، مما دفع السلطات العمومية إلى تبني سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحفيز النشاطات الإنتاجية، خاصة عبر أدوات السياسة التمويلية والائتمانية.

وفي هذا السياق، تُعتبر القروض البنكية أحد أهم آليات التمويل التي تلعب دورًا محوريًا في دعم الاستثمار وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي. فهي تمثل الوسيلة الأساسية التي تتيح للمؤسسات والأفراد تنفيذ مشاريعهم، سواء في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية، ما يجعلها أداة استراتيجية في محاربة البطالة وخلق مناصب الشغل، شريطة أن تُوجّه بفعالية نحو الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة.

لكن في المقابل، فإن الدور الفعلي للقروض البنكية في امتصاص البطالة يتوقف على جملة من العوامل، من أبرزها نسبة الفائدة المعتمدة على القروض، ومدى توجيه الائتمان نحو القطاعات المنتجة، إضافة إلى البيئة الاقتصادية العامة التي تؤثر في سلوك كل من البنوك والمستثمرين على حد سواء. فالعلاقة بين القروض والبطالة ليست دائمًا بسيطة أو مباشرة، بل قد تكون معقدة ومتأثرة بجملة من المحددات الاقتصادية والمالية.

وعليه، جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ " أثر القروض البنكية على البطالة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1995-2024 " كمحاولة لتحليل العلاقة بين التمويل البنكي ومعدل البطالة، من خلال اعتماد منهجية قياسية تسمح باختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات ذات الصلة، وتقدير مدى فعالية القروض كأداة لمعالجة معضلة البطالة في الاقتصاد الجزائري.

الإشكالية:

- إلى أي مدى أثرت القروض البنكية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1995-2024؟

الأسئلة الفرعية :

- كيف تؤثر القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص على البطالة ؟
- ما أثر تغيرات سعر الفائدة على فرص التشغيل؟
- هل يختلف تأثير القروض على البطالة بين الأجل الطويل و القصير؟

الفرضيات:

وانطلاقاً من الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية باعتبارها إجابات مبدئية على الأسئلة الفرعية، على النحو التالي :

- القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص تساهم في خفض معدلات البطالة .
- ارتفاع سعر الفائدة يقلل من فرص الحصول على التمويل، مما يؤدي إلى زيادة البطالة.
- تأثير القروض على البطالة يكون أقوى على المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تجمع بين التحليل النظري لمفهوم القروض البنكية وآليات تأثيرها على البطالة، من جهة، وبين الدراسة القياسية التطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995-2024، من جهة أخرى، مما يسمح بفهم طبيعة العلاقة بين أدوات التمويل البنكي وسوق العمل. كما تساهم في تقديم تشخيص علمي وموضوعي لدور الائتمان البنكي وسعر الفائدة في التأثير على البطالة، مع اقتراح توصيات عملية لدعم فعالية السياسات التمويلية في خلق فرص الشغل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة :

- تحليل واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2024) والوقوف على أبرز خصائصها وتطورها.
- دراسة تطور القروض البنكية، لا سيما تلك الموجهة للقطاع الخاص، وتحديد طبيعة السياسات التمويلية المعتمدة في الجزائر.
- تحديد العلاقة بين المتغيرات التمويلية (سعر الفائدة ونسبة الائتمان البنكي) ومعدل البطالة، من منظور اقتصادي نظري وتطبيقي.
- قياس أثر القروض البنكية وسعر الفائدة على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL، وذلك للتمييز بين العلاقة على المدى القصير والطويل.
- تقديم توصيات عملية واقعية تدعم توجيه السياسات البنكية نحو المساهمة الفعالة في الحد من البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب موضوعية :

- يندرج الموضوع ضمن تخصص العلوم الاقتصادية،
- الأهمية التي يكتسبها الموضوع باعتباره من المواضيع الراهنة التي تُطرح بقوة في النقاشات الاقتصادية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتحديات تمويل النشاط الاقتصادي .
- تسليط الضوء على دور القروض البنكية كأداة اقتصادية مهمة يمكن أن تساهم في امتصاص البطالة وتحقيق النمو الشامل .

أسباب شخصية :

- اهتمامنا الشخصي بالبحث في المواضيع المرتبطة بسوق العمل والتمويل البنكي لما لها من انعكاسات مباشرة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر .
- رغبتنا في الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية ببحث تطبيقي يجمع بين التحليل النظري والدراسة القياسية لموضوع يتميز بالواقعية والحدثة.

هيكل الدراسة:

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول رئيسية مترابطة ومتكاملة، تتدرج من الإطار النظري إلى التحليل القياسي التطبيقي، كما يلي :

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للدراسة، حيث يُسلط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من القروض والبطالة. في هذا الفصل، يتم التعريف بالقروض البنكية، بيان أنواعها وأهميتها الاقتصادية، ثم توضيح سياسات الإقراض والعوامل المؤثرة فيها. كما يشمل الفصل عرضاً لمفهوم البطالة، أسبابها، أنواعها، والآثار الناتجة عنها، مع تقديم أبرز الإجراءات المعتمدة للتخفيف من حدتها. ينقسم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: ماهية القروض وأهميتها الاقتصادية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البطالة.

الفصل الثاني: يُخصص لمراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع المذكرة، حيث يتم عرض وتحليل الدراسات التي تناولت كلاً من القروض البنكية والبطالة، بالإضافة إلى الدراسات التي ربطت بين المتغيرين. كما يتم في هذا الفصل تقديم نقد موضوعي لهذه الدراسات واقتراح توجهات لتحسين الأبحاث المستقبلية. ينقسم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: الدراسات المتعلقة بالبطالة والقروض.

المبحث الثاني: نقد الدراسات السابقة وتوجيهات لتحسين الأبحاث المستقبلية.

الفصل الثالث: يمثل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يتم التركيز على تحليل دور بنك القرض الشعبي الجزائري CPA في تمويل الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في الحد من البطالة، من خلال تقديم لمحة عامة عن البنك وخدماته التمويلية. كما يتضمن هذا الفصل دراسة قياسية لتحليل العلاقة بين القروض البنكية ومعدل البطالة في الجزائر، باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي المناسبة لبيانات الفترة (1995-2024)، ينقسم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA ودوره في الحد من البطالة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية حول تأثير القروض البنكية على البطالة.

وفي ختام المذكرة، يتم تقديم خلاصة عامة تتضمن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، إضافة إلى مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في تحسين فعالية السياسات

التمويلية في مكافحة البطالة في الجزائر، لاسيما عبر تفعيل الدور التنموي للبنوك الوطنية وعلى رأسها بنك CPA.

المنهجية المتبعة في الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على تساؤلات البحث، تم اعتماد منهجية مزدوجة تجمع بين المنهج التحليلي والمنهج القياسي الكمي، وذلك على النحو التالي:

(1) المنهج التحليلي:

تم اعتماد هذا المنهج في الفصلين الأول والثاني من المذكرة، حيث تم: التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقروض البنكية، البطالة، وسياسات الإقراض المعتمدة. تحليل الإطار النظري لموضوعي القروض والبطالة، وبيان كيفية تفاعل المتغيرين ضمن بيئة الاقتصاد الجزائري. تناول العوامل الاقتصادية والتنظيمية التي تؤثر في منح القروض وفي نشوء ظاهرة البطالة. استعراض الدراسات السابقة، وتحليلها ونقدها، بهدف بناء خلفية معرفية متكاملة تسمح بفهم متغيرات الدراسة وتحديد الفجوات البحثية.

(2) المنهج القياسي الكمي:

اعتمد هذا المنهج في الفصل الثالث من المذكرة، الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة، والذي يهدف إلى قياس العلاقة بين القروض البنكية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2024). وقد تضمن العمل القياسي ما يلي :

- ✓ بناء نموذج اقتصادي لقياس أثر القروض البنكية على البطالة.
- ✓ تحديد المتغير التابع وهو: معدل البطالة في الجزائر.
- ✓ تحديد المتغيرات المستقلة، وهي: نسبة سعر الفائدة على القروض. نسبة الائتمان الموجه من طرف البنوك إلى القطاع الخاص.
- ✓ جمع بيانات سنوية (سلاسل زمنية) من مصادر رسمية.
- ✓ استخدام البرنامج الإحصائي EViews لتحليل المعطيات، تقدير النموذج، اختبار ثبات السلاسل الزمنية (اختبار ديكي-فولر). اختبار وجود العلاقة بين المتغيرات، تحليل النتائج وتفسيرها اقتصاديًا في ضوء الإطار النظري.



الفصل الأول

الإطار النظري

للدراسة

تمهيد

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عن الجانب الأكبر من الإيرادات، ونظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها.

تعتبر البطالة واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، وتعتبر القروض الممنوحة واحدة من الحلول الفعالة للحد من هذه الظاهرة.

وعليه يكون من الملائم في هذا الفصل إلقاء الضوء على ماهية القروض، ثم التعرض للمفاهيم الأساسية التي تتعرض بظاهرة البطالة. وقمنا بتقسيم الفصل إلى:

- المبحث الأول: ماهية القروض
- المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البطالة

المبحث الأول: ماهية القروض وأهميتها الاقتصادية

حظيت البنوك منذ فترة طويلة بأهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وتزداد أهميتها مع مرور الوقت ومع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاد الدولة. وتعتبر البنوك التجارية من الركائز الأساسية لتحريك الجسر الاقتصادي وتلعب دور فعال في عملية منح القروض بهدف تمويل المشاريع.

المطلب الأول: تعريف القروض، أهميتها

أولاً: تعريف القروض

توجد عدة تعاريف للقروض نذكر من أهمها ما يلي:

يعرف القرض بأنه "هو علاقة اقتصادية وقانونية ذات شكل نقدي تحدث عند انتقال القيمة (مبلغ مالي) من أشخاص أو مشروع أو دول معينة إلى آخرين وذلك لاستخدامها مؤقتاً لقاء تعهد بتسديد قيمتها في وقت لاحق ودفع فائدة نظير ذلك".¹

كما عرفت القروض على أنها "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة".²

القرض هو "عملية نقل ملكية الأموال من طرف الدائن (المقرض) إلى الطرف المدين (المقترض) لفترة معينة وفائدة متفق عليها، كما يتفق الطرفان على طريقة تسديد سواء كانت دفعة واحدة أو عن طريق دفعا شهرية أو سنوية".³

ويعرف القرض أيضاً على أنه "الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول المصرف على عائد مادي متفق عليه، مع تقديم العميل عن السداد".⁴

ثانياً: أهمية القروض

تحتوي القروض على أهمية كبيرة ونختلف باختلاف النشاط وطبيعة الأشخاص وتتمثل في:⁵

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء.
- القرض البنكي يعت وسيلة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر.

¹ حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص41
² محمد حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص43
³ بلعبدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2020/2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021، ص10
⁴ محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص40
⁵ زكي نواره، مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2003/2002، ص26-27

- القرض يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدية الائتمانية المخصصة لهذا القرض.
- يساعد القرض على الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا ما يؤدي إلى القضاء على التضخم.
- تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية، وهذا لتغطية الحاجة للعملة الخارجية في عملية الاستيراد.
- زيادة حجم الإنتاج في المجتمع وهذا يعني زيادة مردودية المنتجين وبالتالي زيادة الدخل القومي الوطني.

المطلب الثاني: مصادر القروض، أنواعها، والعوامل المؤثرة في منحها

أولاً: مصادر القروض

يعتمد أي بنك في ممارسة نشاطه على عدة مصادر وهي: ¹

1- الودائع:

إن الودائع من أهم مصادر الأموال للبنك التجاري حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارده، فتعرف بأنها مبلغ مالي يقيد بجانب الدائن من الحساب المصرفي وتسجل فيه عملياً السحب، الإيداع ومن أهم الودائع ما يلي:

1-1 الودائع لأجل:

هي تلك الودائع التي يودعها أصحابها لدى البنك ولا يمكنهم سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة ويحصل صاحب الوديعة على فائدة.

1-2 ودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:

هي الودائع التي تودع لدى البنوك دون قيود أو شروط، حيث يستطيع أصحابها سحبها جزئياً أو كلياً في أي وقت بإصدار الشيكات، ولا يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.

1-3 ودائع تحت إشعار:

لا يمكن لأصحاب هذه الودائع سحبها إلا بإشعار من البنك حسب الفترة الزمنية المتفق عليها.

2- الأرباح المحتجزة:

هي الأرباح التي يقرر البنك احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لزيادة موارده، وهذا المصدر إضافة إلى أنه يمثل نوعاً من الحماية للمودعين، فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخلياً.

¹ بلعدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2020/2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021، ص 14-15

3- الأموال المقترضة:

الأموال المقترضة تكون في شكل اقتراض في سوق رأس المال أو اقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي.

4- مصادر تمويل أخرى:

يمكن للبنك الاعتماد على مصادر أخرى لمنح القرض منها: ¹

4-1- أرصدة صكوك مستحقة الدفع:

يتميز هذا المصدر، إضافة إلى كونه مصدر أموال غير ثابت، بأنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع مصادر التمويل.

4-2- التأمينات المختلفة:

وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في البنوك مثل تأمينات الاعتمادات المستندة.

الشكل رقم (1-1): مصادر القروض



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بلعبيدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر، جامعة ابن خلدون تيارت،

2022/2021، ص14

ثانياً: أنواع القروض

تصنف القروض الممنوحة من طرف البنك وفق معايير عدة سواء من حيث المدة، الغرض والنشاط الممول، ونذكرها في النقاط التالية: ¹

¹ بلعبيدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2020/2015، مرجع سبق ذكره، ص15

➤ **من حيث الغرض:** تصنف إلى ما يلي:

قروض تجارية: وهدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري

قروض زراعية: هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها.

قروض صناعية: تهدف إلى تمويل مختلف الأنشطة الصناعية (إنتاج، استهلاك، تجهيز...).

قروض عقارية: يتمثل هدفها في تمويل الأنشطة التي لها علاقة بالعقارات من مباني وأراضي... الخ

قروض شخصية: وهي تلك القروض التي تقدم للأشخاص لسد النقص في احتياجاتهم المختلفة وكذلك تلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.

➤ **من حيث نشاط الممول:** تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

قروض إنتاجية: وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية، ويكون هدفها تمويل النشاط الإنتاجي والاستثماري.

قروض استهلاكية: وهي تلك القروض التي هدفها تشجيع الاستهلاك خاصة البيع بالتقسيط.

➤ **من حيث المدة:** حسب هذا المعيار نميز نوعين أساسيين للقروض وهما:

قروض الاستغلال أو قروض قصيرة الأجل: وهي تلك القروض التي تكون موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال في المؤسسة ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، وتصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين هما: القروض العامة والقروض الخاصة.

قروض الاستثمار أو قروض طويلة الأجل: تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها وموضوعها وكذلك مدتها، لذلك فإن هذه العمليات تتطلب طرق أخرى للتمويل تتلاءم، وعملية تمويل الاستثمار هي أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة طويلة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، إذا تعلق الأمر بالحصول على معدات وآلات فإن التمويل يكون متوسط الأجل، أما إذا تعلق الأمر بتمويل عقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل.²

ثالثا: العوامل المؤثرة في منح القروض

تتأثر القروض بعدة عوامل من أبرزها:³

(1) الظروف والأوضاع الاقتصادية:

¹ أبو الفتوح علي فضالة، تحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص35

² أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سبق ذكره، ص38

³ محاضرة سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها، منشورة على الرابط الإلكتروني: Www.elearning.univ-dbkm.dz

إن الطلب على مختلف أنواع القروض البنكية يتأثر بدورة النشاط الاقتصادي في مجتمع ما، وهذه الأخيرة غالبا ما تنطلق مباشرة بعد دورة نشاط البنك، إذ تبدأ إجراءات إعداد القروض قبل استلام طلبات الإقراض.

(2) موقع البنك:

يلعب موقع البنك دورا بارزا في تحديد نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

(3) تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان:

يمثل حجم الإقراض الممنوح من طرف البنك دلالة لقدرتها على توفير الموارد اللازمة، حيث يجب على البنك أن يقوم بضمان مستوى معين من الموارد تكون فيه تكلفة آخر مبلغ مودع تتوازى مع الدخل الحدي من آخر مبلغ مقرض أو مستثمر. بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع القروض واعتماد نسبة فائدة مقارنة بالمخاطر المنتظرة وذلك لغرض وضع الإطار الأساسي المتعلق بمنح القروض.¹

المطلب الثالث: سياسات وشروط الإقراض البنكي

أولاً: سياسات الإقراض

تعرف السياسة الإقراضية على أنها "تلك القواعد والإجراءات المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض والشروط وكذا ضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، حيث تستدعي سياسة الإقراض الإلمام بحاجات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك، وإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال الضرورية".²

ويمكن تعريفها سياسة الإقراض بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعمقة بتحديد حجم ومواصفات القرض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها".³

ثانياً: أهمية سياسات الإقراض

للسياسة الإقراضية أهمية كبيرة في الاقتصاد وتظهر أهميته من خلال:⁴

- تعتبر القروض المصرفية مصدر أساسي يركز عليه البنك للحصول على إيراداته، وتمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولهذا فالبنوك تولي عناية بالغة للقروض المصرفية.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك، يشير إلى تفاقم أهمية الفوائد والعملات.

¹ محاضرة سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها، منشورة على الرابط الإلكتروني: Www.elearning.univ-dbkm.dz

² زياد رمضان، محفوظ أحمد جودت، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008، ص 73

³ عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 118

⁴ برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق، القاهرة، 2007، ص 115

- القروض عامل مهم لعملية خلق الائتمان، وينتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول أي كمية وسائل الدفع.
- للقروض دور هام في تمويل حاجة الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ودفع الأجور للعمال.
- يعمل الائتمان على تسهيل المعاملات وتطوير المشاريع.
- الائتمان وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر وبالتالي يلعب دور وسيط للتبادل.
- يساعد الائتمان المصرفي على الادخار ويحد من الاستهلاك ومنه القضاء على التضخم.

ثالثا: شروط منح القروض

تستند البنوك إلى عدة معايير عند تقرير منح القرض ومن بين الشروط ما يلي:¹

1. شخصية العميل:

تعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح القرض ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه، كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك والموردين اللذين يتعامل معهم.

2. القدرة على الدفع:

تعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث يضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها.

3. رأس المال:

يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته وأيضا تمتعه بمركز مالي سليم، وتقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي.

4. الضمانات:

يؤخذ الضمان من العميل سواء عيني أو شخصيا لمواجهة بعض القصور في المعايير السابقة، ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة.

5. الظروف العامة:

قد يتمتع العميل بخصائص حسنة وسمعته الطيبة ومقدرته على الدفع عالية، بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي، لكن كل ذلك لا يعتبر كافيا لمنح الائتمان ذلك لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم

¹ بهلول عبد المجيد مراد، مداحي هشام، معايير منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الوطني الجزائري-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في اقتصاد بنكي، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2021/2022، ص38

إلى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغيير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ويتضمن ذلك دراسة المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة دخول منتجين جدد مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة ومقدار الرقابة الحكومية.

رابعاً: إجراءات منح القروض

تخضع قرارات منح القروض إلى الإجراءات التالية:¹

1- تقديم ملف

طلب القرض من الزبون حيث يشمل ملف الطلب العديد من الوثائق التالية:

- القوائم المالية (ميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاثة أو خمس سنوات حسب قواعد البنك).
- الدراسة التقنية – الاقتصادية للمشروع الموارد التمويلية (دراسة تفصيلية).
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد ملكية أو عقد إيجار المحل، الضمانات المقترحة.

2- الفحص الأولي للقرض

بعد استلام ملف القرض المقدم من طرف البنك لمصلحة القروض يتم فحصه للتأكد من قبوله من حيث:

شموله لكل الوثائق المطلوبة وموافقته لمعايير وشروط الإقراض المعتمدة في البنك.

3- دراسة ملف القرض من طرف البنك

تتمثل دراسة الملف في الجوانب التالية:

- أ- شخصية وسمعة العميل
- ب- تحليل المركز المالي للزبون
- ج- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع
- د- المقابلة والمعاينة
- هـ- الضمانات
- و- التفاوض مع الزبون على القرض

4- اتخاذ قرار الإقراض

هذا القرار هو خلاصة للقرارات السابقة، حيث أن أهمية اتخاذ القرار يعود لمدير البنك وتضع البنوك عادة سقوفا لمبلغ القرض لكل من الوكالات والفروع الجهوية.

5- صرف مبلغ القرض

¹ رحيب حسين، الاقتصاد المعرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص263

بعد إبرام عقد القرض الذي يتوقعه كل من البنك والذبون يتم تحرير مبلغ القرض، ويمكن هنا تصور حالتين: إما أن يقدم المبلغ دفعة واحدة للذبون، وإما أن يوضع المبلغ تحت تصرف الذبون ويتم السحب منه على دفعات، وفي هذه الحالة يتم حساب الفوائد على المبالغ المحسوبة فعلا.

6- متابعة القرض

وهذه المتابعة لا تتعلق فقط بأقساط وتواريخ السداد، بل تتعداها إلى متابعة المشروع نفسه بغرض الاطمئنان على حسن سيره واستمراريته.

7- تحصيل القرض

سواء كان الدفع على أقساط أو على دفعة واحدة، يجب التأكد في نهاية أجل القرض من أن كل المبلغ مع الفوائد قد تم تحصيلها، وبعدها يتم غلق الملف وحفظه.¹

¹ رديم حسين، الاقتصاد المعرفي، مرجع سبق ذكره، ص264

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البطالة

إن ظاهرة البطالة غزت مختلف المجتمعات فهي ليست حكر على الدول النامية فقط بل حتى على الدول المقدمة، لكن هناك اختلاف في درجات حدة البطالة وذلك بوجود أسباب خاصة لكل دولة.

المطلب الأول: تعريف البطالة و أنواعها

أولا : تعريف البطالة

إن مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، وتعددت تعاريف حول هذه الظاهرة واختلف العديد من الاقتصاديين حول تحديد مفهوم موحد للبطالة، ومن هنا نقوم بذكر أبرز التعاريف:

المفهوم اللغوي:

ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من "بطل"، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه والبطال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه وصلاحيته.¹

لقد أجمع الاقتصاديين والخبراء وحسب توصيات منظمة العمل على تعريف العاطل بأنه: "كل من قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد".²

وتعرف البطالة على أنها: "التعطل التوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج".³

وتعرف البطالة أيضا بأنها: "حالة عدم توافر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل".⁴

في حين نجد بأن هناك من عرف البطالة بأنها: الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو امثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه".⁵

المفهوم الرسمي للبطالة يتمثل في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستوى الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في

¹ رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2018، ص143

² رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد 06، الكويت، 1997، ص110

³ خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص162

⁴ عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص56

⁵ حلمي جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، عين شمس، مصر، 2008، ص5

حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور.¹

وانطلاقاً من التعاريف السابقة نستنتج أن البطالة هي ظاهرة تطلق على كل شخص قادر على العمل ويكون راغب فيه ويبحث عنه لكن لا يجد فرص العمل المطلوبة وليس له مورد رزق.

ثانياً: أنواع البطالة

هناك عدة أشكال من البطالة ويمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

❖ حسب نمط التشغيل:

تنقسم البطالة حسب هذا النوع إلى ما يلي:

1- البطالة السافرة:

يقصد بها وجود أعداد من الأشخاص مستعدة للعمل ولا تجد فرصاً للتشغيل داخل المؤسسات الاقتصادية، وتحدث نتيجة لقصور الطلب على الأيدي العاملة وخاصة في القطاعات الإنتاجية (غير الزراعية) كالصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.²

2- البطالة الجزئية:

تعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب. ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، كما يكون إنتاجهم عادة أقل من الأعمال الأخرى.³

3- البطالة المقنعة:

البطالة المقنعة فالمعنى المراد بها هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدوا من الناحية الظاهرية، أنها في حالة عمل، أي أنها تستغل وظيفه وتتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج.⁴

❖ حسب طبيعة النشاط الاقتصادي:

1- البطالة الاحتكاكية:

¹ فهد عبد العزيز، البطالة والأسباب والطرق المعالجة، السعودية، 2004، ص44
² محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، دار منشأة المعارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004، ص16
³ رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، وآثارها، مرجع سبق ذكره، ص146
⁴ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص27

وهي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأشخاص مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد لأن هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب. وينشأ عادة هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات.¹

2- البطالة البنائية أو الهيكلية:

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات وفرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج، وذلك من جراء التحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.²

وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها.³

❖ حسب طبيعتها الخاصة:

1- البطالة الموسمية:

وهي البطالة التي تحدث أساساً في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي، كما قد تحدث في بعض الصناعات في الريف، بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك.

تنجم البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، فهذه الأعمال الموسمية تكسب دخلاً للعمال ولكن هذا الدخل ينقطع بانقطاع العمل، أي بانتهاء العمل العرضي، ويمكن الحد من هذه المشكلة عن طريق تحسين طرق الإنتاج الزراعي.⁴

2- البطالة الاختيارية:

هي حالة تعطيل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما تقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل، إما تخلي عن العمل وتفضيله وقت الفراغ (مع وجود مصدر لدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى، وظروف عمل أحسن، فقرار التعطيل اختياري، لم ولم يجبر عليه صاحب العمل.⁵

3- البطالة الاجبارية:

¹ علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص65
² عمار بهليل نجاح، البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017/2018، ص34
³ بوكار سمير ومحجوب أيوب، التجربة الجزائرية في محاربة البطالة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة أدرار)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020، ص15
⁴ ابن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2001، ص61
⁵ نفسه، ص28

ويقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي دون إرادته أو اختياره، وتحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسري مع أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف على الرغم من بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه، وقبولهم لمستوى الأجر السائد.¹

❖ أنواع أخرى:

1- البطالة الجامدة:

وهي بطالة تمثل العاطلين الدائمين الذين لا يبحثون عن العمل حتى ولو كان موجودا، رغم أنهم قادرون عليه، حيث نجد ضمن هذا النوع من البطالة أغنياء الدول النامية الذين يعتمدون على فوائد أموالهم أو إيجارات عقاراتهم.²

2- البطالة الوافدة:

هذا النوع من البطالة يظهر عندما يتوافد العديد من أبناء الدول المجاورة للبلد هاربين من شبح البطالة الذي طاردهم في بلدتهم للعمل في أي وظيفة في البلد الذي يقبلون عليه مما يجعلهم يزاحمون أبناء البلد المعنى على الوظائف المتاحة، خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يقبله العمال المحليون، ومن هنا نشأت سلالة من البطالة نتيجة قوى العمل العاطلة بفعل أثر المزامنة والمرتبطة بقبول أجور متدنية بشكل أساسي.³

3- البطالة السلوكية:

هذا النوع من البطالة تكون ناجمة عن عدم قبول الأفراد بعض الأعمال، حيث يفضلون البقاء عاطلين على أن يعملوا فيها خشية التأثير على مكانتهم الاجتماعية.⁴

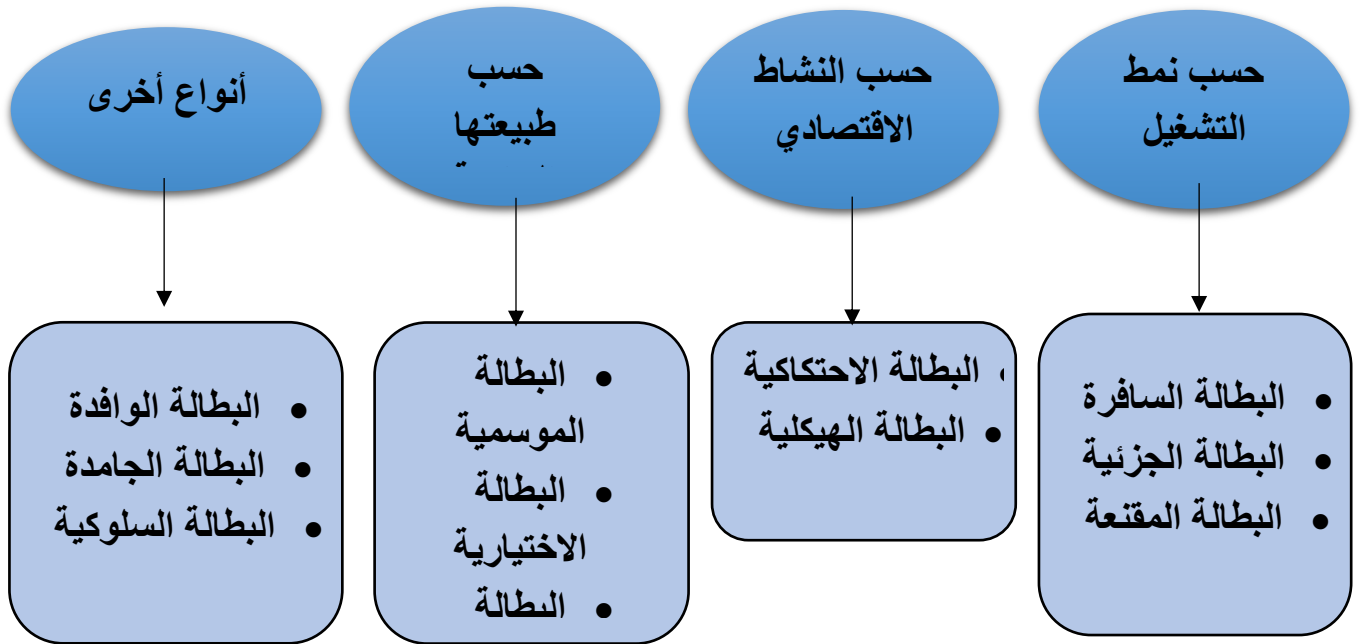
الشكل رقم (2-1): أنواع البطالة

¹ رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، وآثارها، مرجع سبق ذكره، ص 147

² الليثي محمد علي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، ص 260

³ بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، مرجع سبق ذكره، ص 62

⁴ المرجع نفسه، ص 62



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2001، ص 61

المطلب الثاني: أسباب وآثار البطالة

أولاً: أسباب البطالة

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات، وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن أهم الأسباب ما يلي:¹

الأسباب الاقتصادية:

إن الأسباب الاقتصادية هي الأكثر انتشاراً وتأثيراً على البطالة وتؤدي إلى رفع معدلاتها ومن أهمها:

- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف التي تتعرض وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال.
- استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.
- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد وهذا نوع من البطالة وهي البطالة المؤقتة.

¹ أحمد طارق، أسباب البطالة، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://mawdoo3.com>

- الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج.

الأسباب الاجتماعية:

وهي الأسباب التي تتعلق بالمجتمع الذي يقوم بالتأثر في كل من الأسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة ومن أهم الأسباب نذكر ما يلي:¹

- غياب التنمية المحلية للمجتمع
- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم مما يؤدي إلى غياب الثقافة الكافية والوعي المناسب بظاهرة البطالة.
- ارتفاع في معدل النمو السكاني مع انتشار الفقر والذي يقابلهم عدم وجود وظائف ومهن كافية للقوى العاملة.
- زيادة عدد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس بسبب عدم قدرتهم على الحصول على وظائف ومهن.
- غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة والتي تساعد على تقديم عدة وظائف للأفراد الذين لهم القدرة على العمل.

الأسباب السياسية:

وهذه الأسباب متعلقة بالسياسة الخاصة لدولة ما ومن أهمها ما يلي:²

- انتشار الحروب والأزمات الاهلية في الدول.
- غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.
- انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية.

ثانياً: آثار البطالة

يمكن تقسيم آثار البطالة إلى النقاط التالية:

الآثار الاقتصادية:

من الآثار الاقتصادية للبطالة نذكر:³

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.

¹ رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، وآثارها، مرجع سبق ذكره، ص148

² المرجع نفسه، ص148-149

³ مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص200

- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع، لأن الزواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراد، والإنتاج مرتبط بالعمل.
- تكلفة إعالة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعلانات المقدمة للعاطلين عن العمل.
- خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء التعطيل عن العمل.

الآثار الاجتماعية:

- الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الانحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه
- الشعور بالنقمة مما يؤدي إلى السرقة والإجرام
- القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإيواء، والاطعام... الخ
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك.¹

الآثار السياسية:

- تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.
- البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب.
- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية بما يسمى في الجزائر بالحرقة بحثا عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار للدولة وتغيير الحكومات فيها.²

المطلب الثالث: إجراءات التخفيف من حدة البطالة

1) استراتيجيات الطلب:

تلجأ الحكومات إلى الاستراتيجيات الآتية، والتي تُعتبر بالغة الأهمية للقضاء على البطالة:¹

¹ إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دار الكتاب، الجزائر، 2009، ص202
² رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها، وآثارها، مرجع سبق ذكره، ص149

- **السياسة النقدية:** يُقصد بالسياسة النقدية بأنها السياسات والتدابير والأدوات التي يُنفّذها البنك المركزي للتأثير في العرض النقدي؛ بهدف تحسين الاقتصاد وتحفيزه عن طريق زيادة إجمالي المعروضات النقدية وخفض أسعار الفائدة؛ ممّا يُتيح للبنوك والشركات الحصول على المزيد من القروض، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة القوة الشرائية بشكل عام.
- **السياسة المالية:** تُعرف بأنها مجموعة من الأساليب التي تتخذها الحكومة جنباً إلى جنب مع السياسة النقدية لحل مشكلة الركود الاقتصادي والتقليل من نسب البطالة، وذلك من خلال خفض الضرائب الذي يمنح الشركات والمستهلكين المزيد من المال لإنفاقه، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات، ومنح الشركات القدرة على الاستثمار، وتوظيف المزيد من القوى العاملة.
- يُمكن تحفيز الاقتصاد أيضاً عن طريق زيادة الإنفاق، والذي يتم على شكل برامج توظيفية تقوم الحكومة فيها بالتعيين مباشرة، وتتعاقد مع الشركات لتقديم الخدمات، وعلى الرغم من أنّ السياسة المالية تحتاج إلى وقت أطول لتنفيذها، إلا أنّها تُعتبر أكثر فاعلية من السياسة النقدية، وتساهم بشكل كبير في منح الناس الثقة الضرورية بحكومتهم.

(2) استراتيجيات العرض:

تهدف استراتيجيات العرض بشكل أساسي إلى القضاء على العيوب في سوق العمل وتخفيض نسب البطالة، ومن أهمّها الآتي:

- التدريب والتعليم يُعدّ التدريب السريع والفعال أحد أهمّ الاستراتيجيات التي تتبعها الحكومة لتنمية مهارات الأيدي العاملة لديها من خلال تنفيذ برامج تدريبية ودورات تعليمية مجانية أو بأسعار رمزية، وتسهيل حصول المتدربين على الوظائف بعد انتهائهم من التدريب.
- وتهدف الحكومة إلى منح العاطلين عن العمل مهارات جديدة تُساعدهم على العثور على عمل ملائم لهم في مجال الصناعات النامية، مثل: إعادة تدريب عمال الفولاذ ليحصلوا على مهارات تقنية تؤهلهم لإيجاد عمل في قطاع الخدمات، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الحدّ من البطالة بهذه الطريقة قد يستغرق عدّة سنوات.
- توزيع الوظائف تُعدّ اللامركزية في النشاط الصناعي مهمّة جداً للتخفيف من البطالة والحدّ منها، ويجب على الحكومات أن تتبنّى هذه السياسة وتُشجّع عليها، وهي عملية توزيع الوظائف والأشخاص على عدّة مواقع لتجنّب تركز الأنشطة الصناعية جميعها في مكان واحد والذي يُقلّل حتماً من فرص العمل، ويؤدي إلى زيادة معدلات البطالة إلى حدّ ما

(3) استراتيجيات أخرى لحلّ مشكلة البطالة:

هناك عدة استراتيجيات أخرى لحلّ مشكلة البطالة، من أهمّها ما يأتي:

¹ أحمد المغازي، البطالة في الوطن العربي، مركز أسبار للدراسات والبحوث والاعلام، الرياض، 2012، ص14

- التقليل من قوّة النقابات المهنية وتأثيرها في تحديد الحد الأدنى للأجور أو تخفيضه، والذي يُساهم بشكل كبير في حلّ مشكلة البطالة المتعلّقة بالأجور.
- المرونة في سوق العمل من خلال توظيف العمّال بسهولة ممّا لا يُشجّع الشركات على التوظيف فتزيد فرص العمل المتوافرة. القضاء على ما يُعرف بالبطالة الجغرافية عن طريق منح الإعفاءات الضريبية؛ لتشجيع الشركات على العمل في المناطق الفقيرة والنائية، أو تقديم المساعدة الماليّة للعاطلين عن العمل؛ كمساعدتهم على الاستئجار عند انتقالهم إلى مناطق تتواجد فيها الوظائف بكثافة.
- تحديد الحدّ الأقصى لعدد ساعات العمل الأسبوعيّة، والتي تزيد من حاجة الشركات إلى قوى عاملة، فتوظّف أشخاص أكثر ممّا يُقلّل من البطالة.
- رصد التجارب الدولية من خلال اتباع التدابير والأساليب التي تمّ تطبيقها في الدول الأخرى ومؤسساتها والتي نجحت في حلّ مشكلة البطالة، واستطاعت الحدّ منها.
- دعم وتمويل المبادرات الشبابيّة التي تهدف إلى توظيف الشباب وإيجاد الفرص المناسبة لهم في سوق العمل، ويُمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء صندوق إقليمي.
- إعداد استراتيجية وطنية للتعليم وربطها باحتياجات سوق العمل في مسارٍ واحد، ممّا يُتيح الفرصة للخريجين الجدد للعثور على الوظائف بسهولة.¹

خلاصة

تناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال عرض مفصل لمفهوم القروض البنكية والبطالة، باعتبارهما المتغيرين الرئيسيين في موضوع البحث. حيث تمّ التعريف بالقروض البنكية وبيان أهميتها الاقتصادية، مع توضيح مصادرها، أنواعها، والعوامل المؤثرة في منحها، إلى جانب السياسات والشروط التي تحكم العملية الإقراضية في البنوك. كما تمّ التطرق إلى البطالة من مختلف الجوانب، بدءًا من تعريفها وأنواعها، مرورًا بأسبابها وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وصولًا إلى الإجراءات والسياسات التي يمكن أن تساهم في الحد من تفاقمها. ويُستخلص من هذا الفصل أن القروض البنكية تمثل أداة تمويل حيوية يمكن أن يكون لها دور فعّال في امتصاص البطالة، بشرط أن تُوجّه بفعالية نحو القطاعات المنتجة، وتُصاحب بسياسات اقتصادية شاملة. وتؤسس هذه المعطيات النظرية أرضية ضرورية لفهم العلاقة التي سيتم اختبارها لاحقًا من خلال الدراسة القياسية.

¹أحمد المغازي، مرجع سبق ذكره، ص14



الفصل الثاني

الدراسات

السابقة

تمهيد

تُعد الدراسات السابقة مرجعًا أساسيًا لأي بحث علمي، إذ تتيح للباحث الإلمام بما تم إنجازه في الإطار النظري والتطبيقي حول موضوع الدراسة، كما تساعد على تحديد الثغرات المعرفية والمنهجية التي يمكن أن تملأها الدراسة الحالية. وفي سياق بحثنا حول أثر القروض البنكية على البطالة في الجزائر، تبرز أهمية مراجعة الأدبيات والدراسات التي تناولت هذين المتغيرين من زوايا مختلفة. لذلك، خصصنا هذا الفصل لعرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة، سواء تلك التي ركزت على ظاهرة البطالة في السياق الجزائري، أو التي تطرقت إلى السياسات الائتمانية ودورها في تحفيز النشاط الاقتصادي. كما نهدف من خلال هذا الفصل إلى تقييم الأساليب والمناهج التي استخدمها الباحثون، والنتائج التي توصلوا إليها، وذلك بغرض استيعاب نقاط القوة والضعف في هذه الدراسات، وتحديد القيمة المضافة التي تسعى دراستنا لتحقيقها ضمن هذا المسار البحثي. كما يتضمن الفصل قسمًا نقديًا يسلط الضوء على أوجه القصور المنهجية والمحدودية الزمنية أو الجغرافية في بعض الدراسات، مما يسمح بتوجيه الجهود البحثية المستقبلية نحو مزيد من الدقة والعمق في معالجة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية محل الدراسة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالبطالة والقروض

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات التي سبقت دراستنا وتناولت موضوع مذكرتنا ومن خلالها سنحاول التعرف على موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالبطالة

سننتظر في هذا المطلب إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في الجزائر.

دراسات عربية :

1. دراسة دادن عبد الغني وبوطجين محمد عبد الرحمان (1970-2008)، تحت عنوان دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر:¹

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2008، من خلال تقدير نموذج اقتصادي قياسي يربط معدل البطالة بعدد من المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس واقع الاقتصاد الجزائري في تلك المرحلة. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الكمي في دراسة العلاقة بين البطالة ومحدداتها، مستنديين في ذلك إلى النظرية الاقتصادية الكلية مع مراعاة الخصوصية البنيوية للاقتصاد الجزائري. تم جمع بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالبطالة والناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو والديموغرافيا، وتم بناء نموذج قياسي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي لاختبار الفرضيات المطروحة. وبعد تقدير النموذج وتحليل المعاملات، أظهرت النتائج وجود فوارق واضحة بين التفسيرات النظرية لظاهرة البطالة والواقع الفعلي الذي عرفته الجزائر، خصوصاً في ظل تعدد وتغير الظروف الاقتصادية خلال فترة الدراسة. كما أوضحت الدراسة أن الفكر الاقتصادي، رغم غناه النظري، لم يستطع دائماً تقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق لمشكلة البطالة في الجزائر، بسبب الطبيعة الخاصة للاقتصاد الوطني، الذي عرف مراحل من التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فضلاً عن الأزمات النفطية والاختلالات الديموغرافية. وأوصى الباحثان بضرورة تبني سياسات تشغيل تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الواقعية للسوق، وتستند إلى مقاربات اقتصادية مرنة تتكيف مع التحولات الهيكلية والظرافية التي يعرفها الاقتصاد الوطني.

2. دراسة عمار بهاليل نجاح (2017-2018)، بعنوان البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية -دراسة ميدانية أجريت بولاية قالمة-:²

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة البطالة في أوساط خريجي الجامعات الجزائرية، من خلال دراسة ميدانية أجريت بولاية قالمة خلال الفترة 2017-2018. وقد ركزت الباحثة على محاولة تشخيص الأسباب الكامنة وراء تفاقم بطالة حملة الشهادات الجامعية، وكذا استقصاء الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عنها، مع تقييم فعالية السياسات الحكومية في احتواء هذه اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، مدعوم بتحقيق ميداني وجمع بيانات. الظاهرة

¹ دادن عبد الغني وبوطجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

² عمار بهاليل نجاح، البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية -دراسة ميدانية أجريت بولاية قالمة-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017.

إحصائية من خريجي الجامعة بالولاية، وتم استخدام أدوات الاستبيان والمقابلات المباشرة لرصد وقد. تصورات المبحوثين حول واقع سوق العمل، والمعوقات التي تحول دون إدماجهم المهني توصلت الباحثة إلى أن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار استراتيجيات التشغيل (من خلال الوكالات والدعم المالي والمرافقة)، إلا أن النتائج على أرض الواقع ظلت محدودة، ويشوبها ضعف في الفعالية والتطبيق. كما أوضحت الدراسة أن التعقيدات القانونية والإدارية، إلى جانب فجوة المهارات، وغياب الملاءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات وأكدت الباحثة أن استمرار سوق العمل، كلها عوامل ساهمت في استمرار ظاهرة بطالة الجامعيين هذا الوضع يُفقد التعليم الجامعي جدواه التنموية، ما لم تتم إعادة النظر في سياسات التشغيل، وتوجيه تكوين الموارد البشرية نحو القطاعات الحيوية، مع فتح قنوات حقيقية للإدماج المهني، وتجاوز الطابع النظري للبرامج الجامعية.

1. دراسة سليم عقون (2009-2010)، تحت عنوان قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر:¹

حاولت هذه الدراسة القيام بدراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2007 وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل من خلالها إلى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدلات البطالة في الجزائر، وذلك بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي. حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية والتي تم جمعها من عدة مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية واختيار من بين الصيغ المقترحة (صيغ خطية أو غير خطية) في تقديره الكمي، ثم تمت معالجة هذه النماذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وانتقاء أفضل النموذج الذي تم اختياره باختبارات قياسية لهدف إن كان يتوافق والفرضيات الموضوعة، تم بالتنبؤ بالنموذج المختار بعد إجراء اختبار على قدرته للتنبؤ ليتم في الأخير بتقديم تحليل للنتائج المتوصل إليها وربطها بالواقع الاقتصادي الجزائري، من خلال هذا الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985 - 2007، وجد أن معدل البطالة يتأثر بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالنواتج المحلي الحقيقي، وعلى الحكومة الجزائرية إتباع برامج أخرى لرفع من حجم الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة لتوفير المزيد من فرص التوظيف التي من شأنها تخفيض من معدلات البطالة. يتوجب بعد ذلك على صانعي القرار على مستوى الاقتصاد الكلي فيما يخص القرارات الاقتصادية والسياسية أن تعمل على دفع وتيرة النمو باعتمادها على مصادر أخرى غير المحروقات نظراً لما يتميز به الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على أسعار الموارد الطاقوية، يمكن القول أن مستوى النشاط الحقيقي والمشاكل الاجتماعية مثل مشكلة السكن أو الفقر أو البطالة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تحدث على أسعار النفط ومن ثم بمدخيل الدولة من الجباية البترولية وعليه فإن حرص الدولة على تنويع تلك المدخيل (تنويع الصادرات)، قد يساهم نوعاً ما من تخفيض من الآثار السلبية في حالة انخفاض مفاجئ لأسعار البترول.

¹ سليم عقون، قياس أثر متغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010.

3. دراسة صالح بن علي، كمال مصباحي، رشيد غالية (1990-2019)، عنوانها قياس أثر

المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر:¹

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التي سعت إلى تحليل العلاقة بين البطالة وعدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) على بيانات تغطي الفترة من 1990 إلى 2019. وقد هدفت الدراسة إلى تحديد الأثر طويل وقصير الأجل لكل من معدل التضخم، الإيرادات النفطية، معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل البطالة، مما يعكس الأثر السلبي للتقلبات السعرية على سوق العمل. كما تبين وجود علاقة موجبة بين الإيرادات النفطية والبطالة، وهو ما يبرز الطابع الريعي للاقتصاد الوطني واعتماده المفرط على قطاع المحروقات دون تحقيق أثر إيجابي مباشر على التشغيل. ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة علاقة سالبة وغير معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، مما يشير إلى محدودية مساهمة هذا النوع من الاستثمارات في خلق فرص العمل. كذلك، توصل الباحثون إلى وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين النمو الاقتصادي والبطالة، في إشارة إلى ضعف قدرة النمو المحقق خلال فترة الدراسة على تقليص البطالة، بسبب افتقاره للأثر الاجتماعي المطلوب. وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر النمو وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات أكثر ارتباطاً بالتشغيل، مع العمل على احتواء التضخم كمدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

4. دراسة رحيمي عيسى، قرقاد علي، العايب نصر الدين (2018)، بعنوان ظاهرة البطالة:

مفهومها، أسبابها وآثارها:²

تناولت هذه الدراسة تحليلًا نظريًا لظاهرة البطالة في السياق الجزائري، من خلال التركيز على الأبعاد المفاهيمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بها. وهدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة البطالة كإشكالية معقدة تتعدى الجانب الاقتصادي لتشمل أبعادًا بنيوية تتعلق بضعف الأداء المؤسسي وسوء توزيع الموارد. وقد عمل الباحثون على استعراض أهم الأسباب التي تساهم في تفاقم الظاهرة، مثل اختلالات سوق العمل، عدم توافق مخرجات التعليم مع حاجات الاقتصاد، تدني وتيرة الاستثمار، وغياب سياسات تشغيل فعالة. كما أشارت الدراسة إلى أن البطالة تُعد ظاهرة عالمية تطال مختلف الأنظمة الاقتصادية، إلا أنها تأخذ طابعًا أكثر حدة في الدول النامية، لاسيما تلك التي تعاني من هشاشة في هيكلتها اقتصادها وضعف في إدارة ثرواتها ومواردها. وأكد الباحثون أن البطالة تنتج في أشكالها تبعًا لطبيعة التشغيل والنمط الاقتصادي السائد، وأنها تُفرز آثارًا اجتماعية واقتصادية سلبية عميقة، مثل ارتفاع معدلات الفقر، الإقصاء الاجتماعي، وتراجع الإنتاجية الوطنية، ما يجعلها من أبرز التحديات التي تتطلب تدخلًا متعدد الأبعاد لمعالجتها.

¹ صالح بن علي وآخرون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، 2021.

² رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، 2018.

5. Blanchard and Wolfers (2000), titled: "The Role of Shocks and Institutions in the Rise of European Unemployment: The Aggregate Evidence."¹

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير الارتفاع الكبير في معدلات البطالة في الدول الأوروبية، من خلال تحليل تفاعل الصدمات الاقتصادية والمؤسسات المنظمة لسوق العمل. وقد اعتمد الباحثان على نموذج اقتصاد كلي يغطي عدة دول أوروبية على مدى زمني طويل، مع استخدام بيانات كمية لقياس تأثير صدمات خارجية مثل ارتفاع أسعار النفط، إلى جانب تحليل دور قوانين حماية العمال وتعويضات البطالة. أظهرت نتائج الدراسة أن الصدمات الاقتصادية لا تُفسر وحدها الزيادة في معدلات البطالة، بل إن المؤسسات الجامدة (مثل قوانين العمل الصارمة والضمانات الاجتماعية السخية) تؤدي إلى تضخيم آثار تلك الصدمات. في المقابل، فإن الدول ذات أسواق العمل المرنة شهدت معدلات بطالة أقل تأثرًا. وأوصت الدراسة بضرورة إدخال إصلاحات مؤسسية هيكلية في أسواق العمل لتقليل البطالة، والتعامل بمرونة أكبر مع التغيرات الاقتصادية.

6.. Nickell, Stephen (1997), titled: "Unemployment and Labor Market Rigidities: Europe versus North America." Journal of Economic Perspectives, Vol. 11, No. 3, pp. 55–74.²

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أسباب استمرار ارتفاع معدلات البطالة في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة وكندا، من خلال التركيز على مدى مرونة أو جمود سوق العمل. اعتمد الباحث على بيانات مقارنة بين المنطقتين، وتحليل متغيرات مثل قوانين حماية العمال، النفوذ النقابي، الحد الأدنى للأجور، ونظام التعويض عن البطالة. أظهرت النتائج أن الدول الأوروبية التي تعتمد على أنظمة جامدة في سوق العمل عرفت ارتفاعاً في معدلات البطالة، مقارنة بأمريكا الشمالية التي تتميز بمرونة في التوظيف والفصل، وضعف نفوذ النقابات. وأوصت الدراسة بأن تكون إصلاحات سوق العمل في أوروبا أولوية سياسية لتقليص معدلات البطالة وتحقيق التوازن بين الحماية الاجتماعية وتحفيز التشغيل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالقروض

في هذا المطلب سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القروض في الجزائر.

¹ Blanchard, Olivier, and Justin Wolfers. "The Role of Shocks and Institutions in the Rise of European Unemployment: The Aggregate Evidence." The Economic Journal, vol. 110, no. 462, 2000, pp. C1–C33.

² Nickell, Stephen. "Unemployment and Labor Market Rigidities: Europe versus North America." Journal of Economic Perspectives, vol. 11, no. 3, 1997, pp. 55–74.

1. دراسة بلعدي حكيم، بن واضح نصر الدين (2022)، تحت عنوان القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2020، دراسة مقارنة بين BNA و BADR:¹

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القروض المسترجعة في تعزيز الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية، وذلك من خلال مقارنة بين البنك الوطني الجزائري BNA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، فرع تيارت. وقد ركزت الدراسة على إبراز أهمية استرجاع القروض ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، إلى جانب تحديد مصادر ومؤشرات الميزة التنافسية لدى البنوك التجارية. كما تطرقت إلى الإجراءات والآليات المتبعة من طرف هذه المؤسسات لاسترجاع قروضها، سواء من خلال الضمانات أو التحصيل الإداري والقانوني. وأظهرت نتائج الدراسة أن القروض المسترجعة تمثل عنصراً فعالاً في تقوية الوضعية التنافسية للبنك من حيث الاستقرار المالي والسيولة، كما بينت أن البنوك الجزائرية – رغم اختلاف مواقعها الجغرافية أو حجمها – تتبع عموماً نفس السياسات والإجراءات في ما يتعلق باسترجاع القروض. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تحسين أساليب التحصيل وتكييفها مع طبيعة الزبائن، بما يعزز الاستدامة المالية ويقلل من المخاطر الائتمانية.

2. دراسة بهلول عبد المجيد مراد، مداحي هشام (2022)، عنونت بمعايير منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الوطني الجزائري-:²

هدفت دراسة الباحثين إلى التعرف على الإجراءات والآليات التي تتعلق بمنح القروض ومدى فعاليتها، من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، تم من خلال هذه الدراسة التعرف على كيفية تطبيق الإجراءات المتبعة في منح القروض والمصالح المتخصصة بدراسة القرض المطلوب.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن القروض تعتبر من أهم العمليات التي يساهم الجهاز البنكي في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية. وكذلك قيام بنك الوطني الجزائري باتباع آليات خاصة في عملية منح القروض التي من شأنها تفادي المخاطر.

1. دراسة قروط زهرة، العايدى سعيدة (2015)، تحت عنوان تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية -دراسة مقارنة بين الوكالات BDL – CPA – CNEP، بأدرار خلال الفترة من 2000 إلى 2014:³

¹ بلعدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2020، دراسة مقارنة بين BNA و BADR، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022.

² بهلول عبد المجيد مراد، مداحي هشام، معايير منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الوطني الجزائري-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2022.

³ قروط زهرة، العايدى سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية -دراسة مقارنة بين الوكالات BDL – CPA – CNEP، بأدرار خلال الفترة من 2000 إلى 2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2015.

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التي تهدف إلى تحليل الإجراءات المعتمدة من قبل البنوك التجارية الجزائرية في منح القروض، وذلك من خلال مقارنة ميدانية بين ثلاث وكالات مصرفية تنشط في ولاية أدرار. وقد سعت الباحثتان إلى تسليط الضوء على الطريقة التي تعتمدھا مصالح القروض في دراسة ملفات التمويل، وكذا الخطوات الإدارية والفنية المتبعة في اتخاذ قرار منح القرض، وذلك بالاستناد إلى السياسة العامة المعتمدة من طرف كل بنك. أظهرت نتائج الدراسة أن الوكالات المصرفية تقوم باتباع آليات محددة ومنظمة عند دراسة طلبات القروض، تتجسد أساساً في تقييم الجدارة الائتمانية للزبون، وتقدير الضمانات، والمرونة في معالجة الملفات حسب طبيعة المشروع والقطاع. كما أشارت الدراسة إلى وجود نوع من التفاوت في التطبيق بين الوكالات المدروسة، ما يعكس خصوصية كل بنك في ضبط مخاطره الائتمانية، رغم انضوائها جميعاً تحت الإطار العام للسياسة البنكية الوطنية. وأوصت الباحثتان بضرورة توحيد المعايير بين الوكالات وتعزيز التكوين المستمر للموظفين، بما يسهم في تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتحقيق التوازن بين متطلبات التمويل ومخاطر الإقراض.

دراسات أجنبية :

4. Swamy, Vighneswara (2014), titled: "Bank Credit and Economic Development: Evidence from Developing Nations." Journal of Financial Economic Policy, Vol. 6, No. 4, pp. 352–371.

1

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أسباب استمرار ارتفاع معدلات البطالة في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة وكندا، من خلال التركيز على مدى مرونة أو جمود سوق العمل. اعتمد الباحث على بيانات مقارنة بين المنطقتين، وتحليل متغيرات مثل قوانين حماية العمال، النفوذ النقابي، الحد الأدنى للأجور، ونظام التعويض عن البطالة. أظهرت النتائج أن الدول الأوروبية التي تعتمد على أنظمة جامدة في سوق العمل عرفت ارتفاعاً في معدلات البطالة، مقارنة بأمريكا الشمالية التي تتميز بمرونة في التوظيف والفصل، وضعف نفوذ النقابات. وأوصت الدراسة بأن تكون إصلاحات سوق العمل في أوروبا أولوية سياسية لتقليل معدلات البطالة وتحقيق التوازن بين الحماية الاجتماعية وتحفيز التشغيل.

5. Degryse, Hans, and Van Cayseele, Peter (2000), titled: "Relationship Lending within a Bank-Based System: Evidence from European Small Business Data." Journal of Financial Intermediation, vol. 9, no. 1, pp. 90–109.²

¹ Swamy, Vighneswara. "Bank Credit and Economic Development: Evidence from Developing Nations." Journal of Financial Economic Policy, vol. 6, no. 4, 2014, pp. 352–371.

² Degryse, Hans, and Van Cayseele, Peter. "Relationship Lending within a Bank-Based System: Evidence from European Small Business Data." Journal of Financial Intermediation, vol. 9, no. 1, 2000, pp. 90–109.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير هيكل السوق المصرفي على إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) على التمويل، وذلك بالاعتماد على بيانات من القطاع البنكي في بلجيكا. اعتمد الباحثان على نماذج قياسية باستخدام بيانات على مستوى المؤسسة، لقياس التفاعل بين درجة تركّز السوق المصرفي (أي عدد الفاعلين البنكيين وسيطرتهم) وتوزيع الائتمان. أظهرت نتائج الدراسة أن الأسواق المصرفية التي تتسم بتركيز مرتفع (أي وجود عدد قليل من البنوك الكبرى) تحدّ من إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة على القروض، بسبب تفوق البنوك الكبيرة في القوة التفاوضية وشروط الإقراض. في المقابل، فإن تنوع السوق ووجود منافسة بنكية واسعة يساهم في تحسين فرص التمويل. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز المنافسة البنكية وتوسيع الشمول المالي كوسيلة لتيسير الوصول إلى الائتمان، خاصة لفائدة المؤسسات الصغيرة التي تمثل محركاً رئيسياً للتنشغيل والابتكار في الاقتصاديات النامية.

المطلب الثالث: الدراسات التي جمعت بين البطالة والقروض

سوف نعرض في هذا المطلب الدراسات التي جمعت بين البطالة والقروض وهي كالآتي:

دراسات عربية :

1. دراسة أميرة بلقاسمي (2022)، تحت عنوان التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2004-2021:¹

تطرقت دراسة أميرة بلقاسمي (2022)، المعنونة بـ "التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2004-2021"، إلى تحليل تجربة التمويل المصغر في الجزائر من خلال نموذج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، باعتبارها إحدى أهم الآليات الاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدت عليها الدولة لمحاربة الفقر وتقليص البطالة. وقد اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة، من خلال تتبع نشاط الوكالة خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 30 سبتمبر 2021، وتحليل مساهمتها في تمويل الفئات الهشة والمحرومة، وتقييم آثار تدخلها على المستفيدين. أظهرت الدراسة أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لعبت دوراً مهماً في التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة، من خلال منح قروض صغيرة موجهة لخلق نشاطات مدرة للدخل، ما ساعد على الإدماج المهني والاجتماعي لفئات ك: النساء الماكثات بالبيت، والمحجوسين المفرج عنهم، والعاطلين غير المؤهلين. كما بينت النتائج أن أغلب المستفيدين من هذا النوع من التمويل ينتمون إلى شرائح ذات مستوى تعليمي محدود، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز التكوين والمرافقة لضمان ديمومة المشاريع. وخلصت الدراسة إلى أن التمويل المصغر يمثل أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الطبقية، لكنه يحتاج إلى دعم مؤسسي أقوى لضمان استدامة نتائجه على المدى الطويل.

¹أميرة بلقاسمي، التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 09، العدد 02، جامعة الجزائر 03، سبتمبر 2022.

2. دراسة حاج سعيد أمال، حمادن ليدية (2017)، تحت عنوان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب آلية لمكافحة البطالة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو خلال الفترة 1996-2016:¹

تناولت هذه الدراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأحد أهم الأجهزة العمومية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية في محاربة البطالة، لا سيما في أوساط الشباب. وقد اعتمدت الباحثتان على منهج دراسة الحالة، حيث تمت دراسة نشاط فرع الوكالة بولاية تيزي وزو على مدار عشرين سنة كاملة، بهدف قياس أثر التمويل المصغر على خلق مناصب الشغل وتخفيف حدة البطالة. وخلصت الدراسة إلى أن القرض المصغر ساهم في تمكين العديد من الشباب من إنشاء مشاريعهم الخاصة، وساهم بالتالي في تحسين وضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن القروض المقدمة ساعدت في إدماج فئات من العاطلين، إلا أن العديد من المستفيدين عبروا عن عدم كفاية الدعم المالي الممنوح، وصعوبة تطوير المشاريع في ظل العراقيل الإدارية، وغياب التكوين والمرافقة الكافية. وأوصت الباحثتان بضرورة مراجعة قيمة التمويل بما يتلاءم مع طبيعة المشاريع وتحديات السوق، إلى جانب تعزيز آليات المتابعة والدعم الفني، لضمان نجاح المشاريع واستدامتها كمصدر فعلي للتشغيل.

3. دراسة داحي طه، بن عباس مصطفى، (2023)، بعنوان أثر القرض المصغر على هيكلية التشغيل والبطالة -دراسة تحليلية قياسية حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة خلال الفترة 2012-2022:²

تناولت هذه الدراسة الإشكالية المرتبطة بضعف قدرة السوق الجزائري على استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل، في ظل تحولات اقتصادية عميقة عرفت البلاد خلال العقد الأخيرين، لاسيما بعد تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل أثر برامج القرض المصغر على هيكلية التشغيل وتقليص البطالة، من خلال دراسة حالة ميدانية لفرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة. اعتمد الباحثان على منهج تحليلي قياسي، تم فيه تقدير نموذج إحصائي لقياس معامل الارتباط بين التمويل المصغر ومؤشرات التشغيل. وأظهرت النتائج أن فعالية القرض المصغر في تقليص البطالة لا تزال محدودة من حيث التمويل وحجم التأثير الاقتصادي المباشر، خاصة في ظل ضعف التمويل الممنوح لبعض النشاطات الإنتاجية. ومع ذلك، بيّنت الدراسة أن القرض المصغر يتميز عن غيره من أدوات التمويل الاجتماعي بتركيزه على الفئات الهشة والمحرومة، وهو ما يعكس اهتمام الدولة المتزايد بإدماج هذه الفئات في الدورة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز المرافقة والتكوين، ورفع سقف التمويل بما يتلاءم مع متطلبات السوق، لتحقيق أثر أكبر على التشغيل وتقليص معدلات البطالة بشكل مستدام.

¹ حاج سعيد أمال، حمادن ليدية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب آلية لمكافحة البطالة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو خلال الفترة 1996-2016، مذكرة نخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017.

² داحي طه، بن عباس مصطفى، أثر القرض المصغر على هيكلية التشغيل والبطالة -دراسة تحليلية قياسية حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة خلال الفترة 2012-2022، مذكرة لنيل شهادة ماستر في اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2023.

4 . Lopez, Maria, and Sanchez, Javier (2013), "Credit Supply and Unemployment in the Eurozone after the Global Financial Crisis." European Economic Review, vol. 62, pp. 1–17.¹

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تشدد شروط منح القروض البنكية وارتفاع معدلات البطالة في دول منطقة اليورو بعد الأزمة المالية لعام 2008. استخدم الباحثان نموذج بيانات Panel يغطي 12 دولة أوروبية خلال الفترة 2007–2012، مع التركيز على دور القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أظهرت النتائج أن انخفاض عرض القروض البنكية أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على تمويل الشركات الصغيرة من البنوك. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات نقدية مرنة خلال فترات الركود، لتفادي انهيار التشغيل نتيجة ضعف تمويل الأنشطة الاقتصادية. كما أكدت على أهمية دور البنك المركزي الأوروبي في ضمان تدفق الائتمان لتثبيت مستويات التوظيف.

5.. Banerjee, Abhijit V., Karlan, Dean, and Zinman, Jonathan (2015), "Six Randomized Evaluations of Microcredit: Introduction and Further Steps." American Economic Journal: Applied Economics, vol. 7, no. 1, pp. 1–21.²

قدّمت هذه الدراسة تحليلاً مشتركاً لست تجارب ميدانية أجريت في بلدان نامية مختلفة، هدفت إلى قياس أثر برامج القروض المصغرة على التشغيل والدخل. اعتمد الباحثون على المنهج التجريبي العشوائي، مع تتبع سلوك المستفيدين من القروض المصغرة خلال فترات متفاوتة. أظهرت النتائج أن القروض المصغرة تؤدي إلى تحسين في الاستثمار المنزلي وزيادة التشغيل الذاتي، لكن تأثيرها على خفض معدلات البطالة العامة كان محدوداً. كما تبين أن هذه البرامج لوحدها غير كافية لإحداث تحول اقتصادي، ما لم يتم دمجها ضمن سياسات تنموية شاملة تشمل التكوين والدعم التسويقي. خلصت الدراسة إلى أن التمويل المصغر ليس حلاً سحرياً، بل أداة مساعدة تحتاج إلى بيئة مؤسسية قوية لضمان أثرها على التشغيل والإنتاجية.

المبحث الثاني: التقييم النقدي للدراسات السابقة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل تلك الدراسات بشكل نقدي، من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها. كما يسعى إلى توضيح الفجوات المعرفية التي تسدّها هذه الدراسة.

المطلب الأول : التحليل العام و نقد الدراسات السابقة

¹ Lopez, Maria, and Sanchez, Javier (2013), "Credit Supply and Unemployment in the Eurozone after the Global Financial Crisis." European Economic Review, vol. 62, pp. 1–17.

² Banerjee, Abhijit V., Karlan, Dean, and Zinman, Jonathan. "Six Randomized Evaluations of Microcredit: Introduction and Further Steps." American Economic Journal: Applied Economics, vol. 7, no. 1, 2015, pp. 1–21.

تشير مراجعة الأدبيات السابقة إلى وجود اهتمام متزايد بموضوعي البطالة والقروض البنكية في الجزائر، حيث عالجت بعض الدراسات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبطالة، بينما ركزت أخرى على تحليل سياسات التمويل ودور المؤسسات المصرفية، مع قلة من الدراسات التي حاولت الربط بين المتغيرين في نموذج موحد.

تُظهر هذه الدراسات بعض نقاط القوة، من أبرزها تنوع المناهج المستخدمة، إذ وظّفت بعض الأبحاث أساليب كمية دقيقة مثل نموذج ARDL في دراسة صالح بن علي وآخرين (1990-2019)، الذي قاس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة، كما اعتمدت دراسة سليم عقون (2009-2010) على أدوات الاقتصاد القياسي لقياس تأثير النمو والسكان على معدلات البطالة. بالمقابل، قدّمت دراسات أخرى كدراسة عمار بهاليل نجاح (2017-2018) تحليلاً اجتماعياً ميدانياً لبطالة خريجي الجامعات، مسلطة الضوء على البعد الواقعي للظاهرة.

لكن في المقابل، يُلاحظ وجود جملة من أوجه القصور، أبرزها أن معظم الدراسات عالجت كل متغير على حدة؛ فدراسات البطالة ركزت على الأسباب والآثار والحلول دون ربطها المباشر بالسياسات الائتمانية أو التمويل البنكي، بينما تناولت دراسات أخرى كدراسة بلعدي حكيم وبن واضح نصر الدين (2022) القروض من زاوية المردودية البنكية دون استحضار أثرها الاجتماعي، كتشغيل الشباب أو خفض البطالة. حتى دراسة أميرة بلقاسمي (2022) التي ربطت بين التمويل المصغر والبطالة، اقتصرَت على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وبالتالي لم تعكس دور البنوك التجارية الكبرى في هذا السياق.

ومن نقاط الضعف كذلك محدودية التغطية الزمنية أو الجغرافية في كثير من الدراسات، مثل دراسة بهاليل التي اقتصرَت على ولاية قالة، أو الاعتماد على فترات غير حديثة نسبياً كما في بعض الدراسات التي توقفت عند سنوات 2007 أو 2010، ما يُضعف من قدرتها على مواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة. كما أن قلة من الدراسات ميزت بوضوح بين أثر القروض على البطالة في الأجل القصير مقابل الأجل الطويل، وهو ما يعتبر عنصراً محورياً في تحليل السياسات البنكية.

أما من حيث الترابط بين الدراسات، فيُلاحظ أنها تشترك في تشخيص واقع البطالة كظاهرة معقدة متعددة الأسباب، وكذا في الاعتراف بأهمية التمويل كأداة اقتصادية، غير أن الربط بين القروض البنكية ومعدل البطالة بقي ضعيفاً ومنفصلاً، ولم يُدرج ضمن إطار كمي موحد يُظهر طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرين.

تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة البحثية، من خلال تقديم تحليل قياسي يجمع بين القروض البنكية والبطالة في إطار نموذج ARDL يغطي فترة طويلة (1995-2024)، مع التركيز على حالة بنك القرض الشعبي الجزائري كمثال تطبيقي، بما يتيح تحليلاً مزدوجاً (نظرياً وعملياً) لعلاقة التمويل البنكي بالتشغيل. وبهذا تقدم الدراسة قيمة مضافة من حيث المعالجة المتكاملة للمتغيرين في السياق الجزائري، باستخدام بيانات واقعية وأدوات تحليل حديثة.

المطلب الثاني : الفجوات البحثية و القيمة المضافة للدراسة الحالية

رغم ما قدمته الدراسات السابقة من إسهامات مهمة في تحليل ظاهرة البطالة أو في دراسة جوانب من التمويل البنكي، إلا أنها بقيت متفرقة في تناول، وغير قادرة على تقديم تصور متكامل للعلاقة بين المتغيرين. فقد عالجت بعض الدراسات البطالة من منظور اقتصادي أو اجتماعي، دون التعمق في البعد التمويلي البنكي كأداة للتقليل منها، بينما ركزت دراسات أخرى على القروض البنكية من زاوية الأداء المالي أو التنظيمي دون التطرق لانعكاساتها الاجتماعية، وخاصة ما يتعلق بتشغيل الشباب أو خفض معدلات البطالة.

كما أن أغلب الدراسات اتسمت بضعف الربط التحليلي والقياسي بين المتغيرين، حيث لم يُستخدم إطار كمي موحد يسمح بقياس الأثر السببي للقروض البنكية على البطالة في الجزائر، سواء على المدى القصير أو الطويل. يضاف إلى ذلك أن التغطية الزمنية في العديد من الدراسات كانت قصيرة أو قديمة، ولم تأخذ بعين الاعتبار التحولات البنكية والتغيرات الاقتصادية التي عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة، كما أن الدراسات التطبيقية الموجهة نحو حالة بنك جزائري معين كانت شبه غائبة.

في ضوء هذه الملاحظات، تسعى الدراسة الحالية إلى تجاوز هذه الفجوات من خلال تقديم نموذج تطبيقي متكامل يجمع بين المتغيرين، معتمداً على أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة، وتحديدًا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، والذي يتيح تحليل العلاقة بين القروض البنكية والبطالة على المدى القصير والطويل. وتُعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تُطبق هذا النموذج على بيانات جزائرية محدثة، وتمزج بين التحليل النظري والتطبيقي من خلال دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 1995-2024، مما يمنحها بعداً علمياً وعملياً في آن واحد، ويُضفي عليها قيمة مضافة مقارنة بسابقتها.

خلاصة

سعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بمحوري البحث، البطالة والقروض البنكية، وذلك من خلال تصنيفها وفق كل موضوع على حدة، وتحليل مناهجها ومضامينها وأهم نتائجها. وقد أظهر هذا العرض أن جلّ الدراسات المتعلقة بالبطالة ركزت إما على التحليل الاجتماعي أو القياسي، لكنها غالبًا ما أغفلت التغيرات الهيكلية العميقة في سوق العمل الجزائري، كما أنها افتقرت إلى منظور تكاملي يجمع بين التحليل الكمي والنوعي. أما الدراسات المرتبطة بالقروض البنكية، فقد تميزت في مجملها بالتركيز على دراسات حالات لبنوك محددة دون تناول الأثر الكلي للقروض على المتغيرات الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها البطالة، كما أن التحليل كان في كثير من الأحيان محصورًا في فترات زمنية قصيرة أو مقاربات جزئية. وبناءً على ما سبق، فإن الدراسة الحالية تكتسب أهميتها من خلال سعيها إلى الربط المباشر بين القروض البنكية ومعدلات البطالة في الجزائر ضمن إطار زمني واسع (1995-2024)، وذلك بالاعتماد على أدوات تحليل قياسية تسمح بفهم أعمق للعلاقة بين المتغيرين، وتقديم نتائج يمكن أن تسهم في دعم السياسات الاقتصادية الوطنية.



تمهيد

بعد التطرق في الفصلين الأول والثاني إلى الإطارين النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالبطالة والقروض البنكية، ينتقل هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي والقياسي للدراسة، من خلال تسليط الضوء على دور بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) في تمويل النشاط الاقتصادي، وخاصة مساهمته في التخفيف من حدة البطالة، باعتباره من أبرز الفاعلين في السوق المصرفي الوطني. ويُعد هذا الفصل من أهم محاور الدراسة، كونه يربط بين المعطيات النظرية والتحليل العملي، حيث يتضمن شقين أساسيين :

الأول، تحليل وصفي يهدف إلى إبراز دور بنك CPA في تمويل القروض البنكية الموجهة نحو خلق فرص العمل، خصوصًا من خلال البرامج الموجهة لفئة الشباب وحاملي المشاريع. كما يتناول هذا الشق آلية دراسة ملفات القروض ومدى مرونة الإجراءات المعتمدة في هذا الإطار، بالإضافة إلى عرض تطور حجم القروض البنكية ومعدل البطالة خلال فترة الدراسة.

أما الشق الثاني، فيتمثل في الدراسة القياسية، حيث يتم بناء نموذج اقتصادي كمي لقياس العلاقة بين القروض البنكية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024، بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية. ويهدف هذا التحليل إلى التحقق من فرضيات الدراسة، من خلال تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات وتقدير أثر القروض البنكية على تقليص معدل البطالة.

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA ودوره للحد من البطالة

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري CPA من أهم البنوك التي تقوم بمنح القروض واستطاع تقديم أكبر الخدمات ذات الجودة لزبائنه، وهو مؤسسة بنكية متمركزة على تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وعرف هذا البنك أهمية كبيرة على المستوى التجاري وفي المجال المصرفي بواسطة قيمه ومبادئه كالخبرة والحدثة والأخص الالتزام والمهارة.

المطلب الأول: لمحة حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA والخدمات التي يقدمها

أولاً: نبذة تاريخية حول تأسيس بنك القرض الشعبي الجزائري CPA:

ظهر بنك القرض الشعبي الجزائري بعد الاستقلال حيث تأسس في الأول كبنك الودائع بموجب المرسوم رقم 336/66 الصادر في 29 ديسمبر 1966 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، أما حالياً فيقدر رأس ماله بـ 48 مليار دينار.

تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري على أنقاض مجموع من البنوك وقد تقلصت فروعها بعد تأسيس بنك التنمية المحلية BDL خصيصاً لتمويل عمليات المنشآت المالية وتبع لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة وكذلك قطاع الصيد والمهن الحرة ومن هنا فإن القرض الشعبي الجزائري يمارس جميع العمليات البنكية كبقية البنوك الجزائرية بالإضافة إلى تمويل القطاع العام والخاص.

1

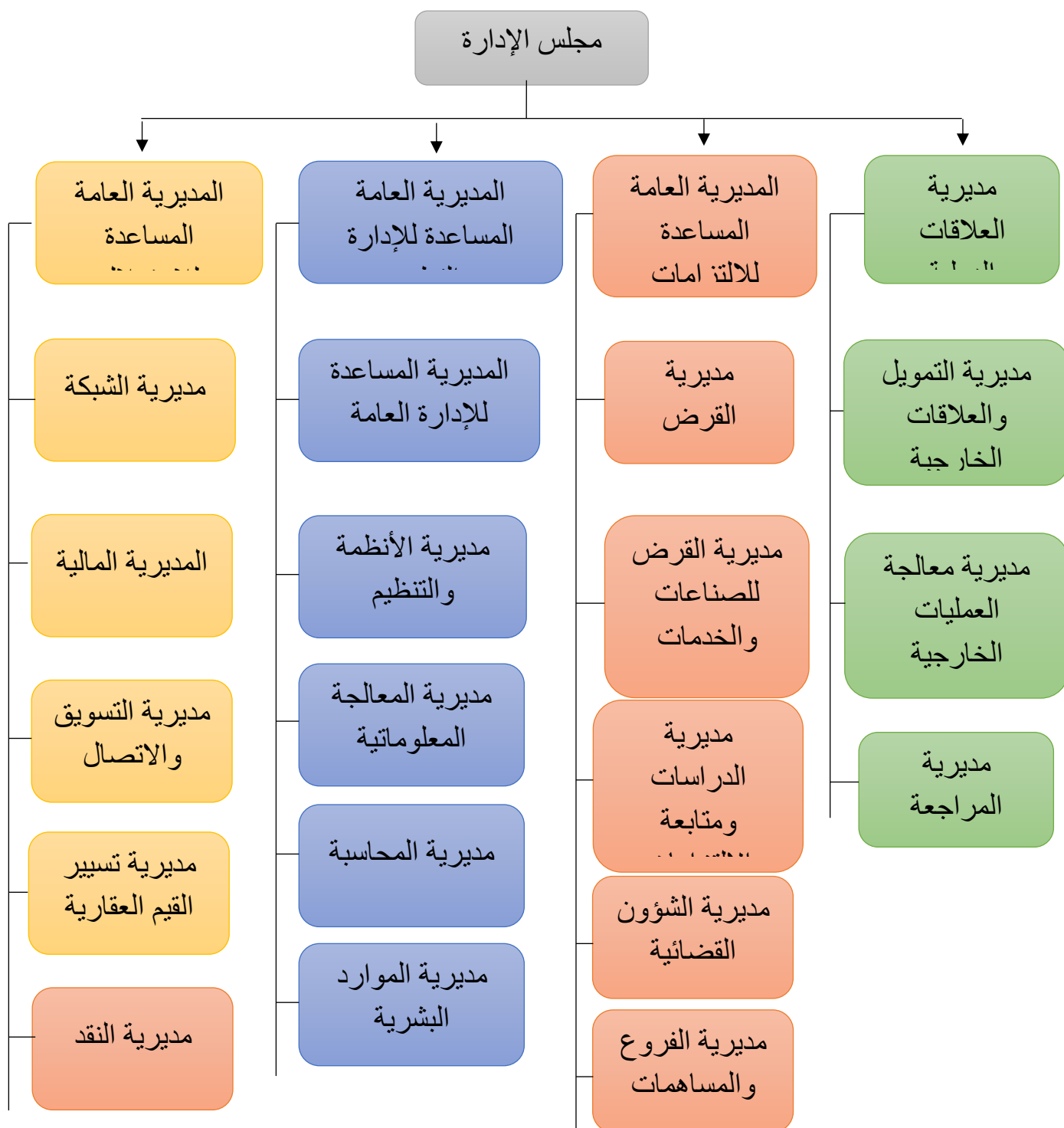
ثانياً: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري CPA:

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التي تقوم بمنح القروض واستطاع تقديم أكبر الخدمات ذات الجودة لزبائنه، ويتمثل شعار البنك في "البنك في استماعكم"، كما قام بنك القرض الشعبي الجزائري بمنح قروض قصيرة الأجل ابتداء من سنة 1971.

¹ الوثائق الداخلية للبنك القرض الشعبي الجزائري

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

الشكل رقم (1-3): يوضح الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA



المصدر: الوثائق الداخلية للبنك القرض الشعبي الجزائري

رابعاً: تعريف وكالة مستغانم:

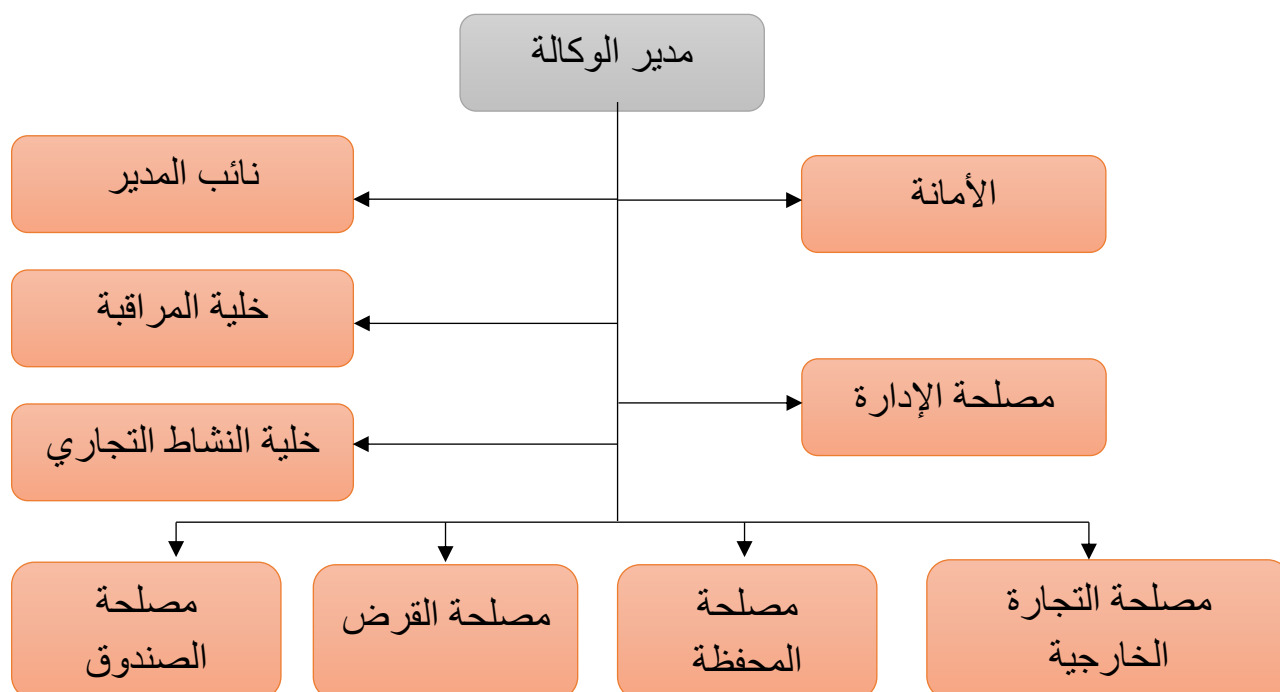
وكالة القرض الشعبي الجزائري بمستغانم تعد واحدة من عشر وكالات التابعة إلى شبكة الاستغلال لولاية وهران، فإن الوكالة صورة للبنك الرئيسي فالهيكل التنظيمي للوكالة لا يختلف كثيراً عن الهيكل العام لبنك القرض الشعبي الجزائري.

مهام وخدمات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري CPA:

تقوم الوكالة بتقديم مجموعة من الخدمات نذكرها في النقاط التالية:¹

- ✓ تحقيق النشاطات ووظائف القرض الشعبي الجزائري من خلال تقديم القروض للأفراد والمؤسسات.
 - ✓ إقامة العلاقات الخارجية.
 - ✓ توفير منتجات نقدية المتمثلة في البطاقة النقدية للقرض الشعبي الجزائري.
 - ✓ خدمة الزبائن بواسطة مصلحة الصندوق وذلك بقبول الودائع والسحب وكذا التحويل.
 - ✓ تقديم نصائح مالية متمثلة في التوظيفات الاقتناءات والمشاركات.
 - ✓ تحصيل وخصم الأوراق التجارية.
 - ✓ يهتم بتجميع المدخرات (توفيرات) خاصة المدخرات الصغيرة للأفراد.
- الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم:

الشكل رقم (2-3): يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم



المصدر: الوثائق الداخلية للبنك

¹الوثائق الداخلية للبنك القرض الشعبي الجزائري

يتألف الهيكل التنظيمي العام لوكالة مستغانم المديرية بمساعدة كل من مصلحة الإدارة والأمانة العامة وستة مصالح مختلفة، وتتمثل مهام الوكالة في قبول ودائع الزبائن وتقديم القروض بمختلف أنواعها وكذلك تسيير وسائل الدفع والقيام بكل هذه المهام يجب على الوكالة البنكية أن تستوفي الهيكل التنظيمي بمختلف فروعها والتي تتمثل فيما يلي:

(أ) مدير الوكالة:

هو المسؤول الأول الذي يسهر على السير الحسن للوكالة ومن أولوياته ضمان السير العادي لكل مصالح الوكالة، وتطبيق الخطة الاقتصادية المسطرة من طرف المديرية العامة للبنك، وبناء على الأهداف يقوم المدير بإعداد البرنامج الذي يسمح بتحقيق هذه الأهداف في غضون السنة وعليه تقييم سيرورة هذا البرنامج كل نهاية ثلاثي بإعداد تقريره للنشاط التجاري، من أجل تصحيح مسار النشاط للوكالة في حالة عدم تطابق الأهداف مع الخطة المسطرة.

(ب) نائب المدير:

هو المسؤول الثاني داخل البنك ويتمثل مهامه في مساعدة المدير في تطبيق الخطة المسطرة وفي حالة غياب المدير يصبح هو المسؤول الأول داخل المؤسسة.

(ت) الأمانة:

تعتبر مصلحة الأمانة همزة وصل بين المدير وعلاقته مع العمال فيما يخص الإمضاءات واستقبال شكاوى العمال، وكذلك تستقبل البريد الوارد والصادر من الوكالة.

(ث) خلية المراقبة:

هي خلية تقوم بمراقبة كل العمليات البنكية والتي تعمل على دقة كل الكتابات المحاسبية التي تصدر كل يوم.

(ج) مصلحة الإدارة:

تقوم هذه المصلحة بإدارة كل الوسائل اللوجستية لضمان السير الحسن للوكالة وذلك لإدارتها للميزانية التي تخصصها المديرية العامة من أجل مصاريف التجهيزات والتسيير.

(ح) خلية النشاط التجاري:

يتمثل مهام هذه الخلية في تجميع كل المعلومات التي تخص نشاط الوكالة كالحسابات المفتوحة والقروض الممنوحة، ودائع الزبائن... الخ، وتقوم بتقديمها إلى مدير الوكالة لتقييم نشاط الوكالة.

(خ) مصلحة الصندوق:

هي المصلحة الأولى التي يحتك بها الزبون حيث فيها تفتح الحسابات البنكية والقيام بعمليات الدفع والسحب، اكتتاب سندات الصندوق وكذلك عمليات التحويل من حساب إلى آخر.

(د) مصلحة المحفظة:

يتمثل مهام هذه المصلحة في استلام وخصم الأوراق التجارية والشيكات.

(ذ) مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بتسيير كل العمليات التي لها علاقة مع البلدان الأخرى من حيث الصادرات والواردات، حيث أن القانون الجزائري يحتم على كل مستورد أو مصدر أن تتم هذه العملية بواسطة بنك تجاري يملك الرخصة من طرف البنك المركزي بهذا النوع من العمليات، وعلى المصلحة أن تراعي كل القوانين التي تسنها الدولة فيما يخص العمليات التجارية الخارجية.

(ر) مصلحة القرض:

تعتمد مصلحة القرض على خليتين، الأولى تبدأ مهامها من وضع الملف من طرف الزبون إلى غاية منحه القرض، أما الخلية الثانية فتتمثل في خلية متابعة القروض تبدأ مهامها هذه الأخيرة من مرحلة منح القرض إلى غاية التسديد الكلي للقرض ومراقبة عملية التسديد.

المطلب الثاني: آلية تقديم ودراسة ملفات القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

تتبع آلية تقديم ودراسة ملفات القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خطوات واضحة تختلف حسب نوع القرض المطلوب سواء كان استهلاكيا، عقاريا، استثماريا أو موجهة للمهنيين وسوف نتطرق إلى الخطوات في النقاط التالية:¹

(1) اختيار نوع القرض المناسب:

يقدم البنك مجموعة متنوعة من القروض، منها: القروض الاستهلاكية، القروض العقارية، قروض الاستثمار، وكذلك قروض المهن الحرة، والقروض المدعمة من الدولة مثل (ANGEM).

(2) تكوين الملف المطلوب:

يختلف محتوى الملف حسب نوع القرض لكن غالبا ما يتضمن:

- استمارة طلب القرض مملوءة وموقعة
- نسخة من بطاقة الهوية وشهادة الميلاد
- شهادة الإقامة
- وثائق تثبت الدخل (كشف الرواتب، شهادة عمل، أو سجل تجاري).
- فاتورة أولية أو عقد بيع
- ضمانات مطلوبة مثل رهن عقاري أو تأمين.

(3) تقديم الملف إلى وكالة البنك:

يتم إيداع الملف في الوكالة لبنك القرض الشعبي الجزائري.

¹معلومات متحصل عليها من البنك القرض الشعبي الجزائري

4) دراسة الملف ومعالجة الطلب:

- يحدد البنك مدة 45 يوما لمعالجة ملف القرض تبدأ من تاريخ استلام الملف كاملا.
- يقوم البنك بمراجعة الملف للتأكد من استيفاء الشروط، مثل: القدرة على السداد وتوفير الضمانات المطلوبة.

- بعد دراسة الملف يتم ابلاغ العميل بقرار البنك بشأن الموافقة أو الرفض.

المطلب الثالث: مساهمة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA في تمويل الشباب والحد من البطالة

يساهم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بشكل فعال في تمويل الشباب والحد من البطالة من خلال شراكات استراتيجية مع هيئات حكومية، من أبرزها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، ويهدف هذا التعاون إلى دعم إنشاء وتوسيع المشاريع من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 55 سنة مما يعزز ريادة الأعمال ويوفر فرص عمل جديدة.

أ- آلية التمويل:

يعتمد نظام التمويل على مساهمة مشتركة بين صاحب المشروع، CNAC- البنك وفق الهيكل التالي:

- المساهمة الشخصية: تتراوح بين 1% و 2% من مبلغ الاستثمار حسب قيمة المشروع.
- قرض دون فائدة من CNAC: يتراوح بين 28% و 29% من مبلغ الاستثمار.
- قرض بنكي متوسط المدى: يغطي حتى 70% من مبلغ الاستثمار مع نسبة فائدة مدعمة تصل إلى 100% مما يجعل القرض فعليا بدون فوائد.¹

ب- شروط الاستفادة:

للاستفادة من هذا التمويل يجب على المتقدمين:

- أن يكونوا من حاملي الجنسية الجزائرية وتتراوح أعمارهم بين 30 و 55 سنة.
- أن يكونوا مسجلين كبطالين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل.
- امتلاك مؤهل مهني أو خبرة في مجال المشروع.
- تقديم شهادة الأهلية والتمويل من CNAC
- توفير المساهمة الشخصية المطلوبة.
- من خلال هذا البرنامج يساهم القرض الشعبي الجزائري في:
- تحفيز ريادة الأعمال بين الشباب
- تقليل معدلات البطالة
- تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة²

¹معلومات متحصل عليها من البنك القرض الشعبي الجزائري

²معلومات متحصل عليها من البنك القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني: دراسة قياسية حول أثر القروض البنكية على البطالة.

تمهيد :

تُعد الدراسات القياسية أداة جوهرية لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بسوق العمل وتمويل الاقتصاد. وقد عرفت الجزائر منذ منتصف التسعينيات سلسلة من الإصلاحات المالية والمصرفية التي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة، من خلال توسيع دائرة منح القروض البنكية وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص. وبعد استعراض الدور الذي يلعبه بنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المشاريع والمساهمة في خلق مناصب الشغل، تأتي هذه الدراسة لتُقيّم مدى نجاعة هذه السياسات عبر مقارنة قياسية تعتمد على بيانات حقيقية تغطي الفترة (1995-2024)، بهدف فهم طبيعة العلاقة بين آليات التمويل البنكي ومستوى البطالة في الجزائر. وتعتمد الدراسة على بناء نموذج اقتصادي كمي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، لاختبار أثر القروض البنكية، خاصة تلك الموجهة للقطاع الخاص، على معدل البطالة، مع الأخذ بعين الاعتبار دور سعر الفائدة كأداة مالية تؤثر على ديناميكية سوق العمل. وتكمن أهمية هذا التحليل في تقديم دلائل كمية تدعم السياسات العمومية الهادفة إلى خفض البطالة من خلال تحسين آليات التمويل البنكي وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر قدرة على خلق مناصب شغل.

المطلب الأول: بناء النموذج القياسي و أسس التحليل الكمي

الفرع الأول: المنهجية العامة للدراسة

لا يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة دون الاعتماد على منهج علمي واضح المعالم. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب المنهج المعتمد في الدراسة ونوعها، بالإضافة إلى تحديد الفترة الزمنية المدروسة ومبررات اختيارها، بما يسمح ببناء قاعدة صلبة للتحليل القياسي لاحقاً.

I. مدخل عام للمنهجية :

يعتمد البحث العلمي بصفة عامة على منهجية واضحة متكاملة ومتناسقة لمساعدة الباحث في تنسيق خطوات بحثه وترتيبها وفق مسار منظم، موضحاً بذلك بحثه بموضوعية ودقة لتحليل الظواهر والنتائج المستخلصة. ومن هذا المنطلق جاء هذا المطلب لتوضيح المنهج المستخدم في هذه الدراسة ونوعها، وأدواتها، والفترة الزمنية التي تغطيها، بما ينسجم مع طبيعة الإشكالية المطروحة.

II. المنهج المعتمد في الدراسة :

ولتحليل الظواهر الاقتصادية محل الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الكمي باعتباره الأنسب، حيث يسمح بقياس دقيق للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام بيانات رقمية وأساليب إحصائية. ويهدف هذا المنهج إلى تقدير العلاقة بين القروض البنكية والبطالة في الجزائر، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله اختبار الفرضيات والتحقق من مدى تأثير المتغيرات المرتبطة بالتمويل البنكي، كالفائدة ونسبة الائتمان، على معدل البطالة خلال الفترة المدروسة.

1. مفهوم المنهج الكمي :

يُعد المنهج الكمي في البحث العلمي أحد المناهج الأساسية التي تُستخدم في جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية، حيث يعتمد على الأرقام والقياسات؛ لتقديم تفسيرات دقيقة وقابلة للتعميم، ويتيح هذا المنهج للباحثين اختبار الفرضيات العلمية وفهم العلاقات بين المتغيرات بطريقة موضوعية وقابلة للقياس.

تعريفه: هو طريقة بحثية تهدف إلى جمع وتحليل البيانات العددية باستخدام الأساليب الإحصائية، ويُعتمد في البحوث العلمية؛ لدراسة العلاقات بين المتغيرات، وقياس الظواهر بموضوعية. ويتميز هذا المنهج بالتركيز على جمع البيانات الرقمية وتحليلها باستخدام أدوات قياسية (كالنماذج الاقتصادية، والاختبارات الإحصائية)، مما يُمكن من فهم العلاقات السببية بين المتغيرات.¹

III. نوع الدراسة :

تُصنّف هذه الدراسة ضمن الدراسات القياسية التطبيقية، حيث تجمع بين الجانب النظري والتحليل الكمي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، بهدف قياس العلاقة بين القروض البنكية والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1995-2024. وتعتمد على بيانات واقعية ونموذج إحصائي يسمح باختبار الفرضيات الاقتصادية بدقة، مما يمنح الدراسة طابعاً علمياً وموضوعياً يُعزز من مصداقية النتائج المتوصل إليها.

IV. الفترة الزمنية و مجال الدراسة :

تمتد فترة الدراسة من 1995 إلى 2024، وهي فترة تتسم بتحولات اقتصادية مهمة في الجزائر، من بينها إصلاحات في النظام المالي والبنكي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي والتشغيل. وتم اختيار هذه الفترة استناداً إلى توفر البيانات السنوية من مصادر رسمية وموثوقة. أما المجال الجغرافي للدراسة فيتمثل في الجزائر، باعتبارها دولة نامية تواجه تحديات في تقليص معدلات البطالة، وتسعى لتفعيل دور النظام البنكي في تمويل الاقتصاد كوسيلة لتحقيق الاستقرار والنمو الاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الثاني: المتغيرات الأساسية للدراسة

إن تحديد المتغيرات المستخدمة في أي دراسة قياسية يُعد خطوة جوهرية لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية محل التحليل. وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب عرضاً للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مع توضيح طرق قياسها والمصادر المعتمدة لجمع البيانات، وذلك لضمان دقة النموذج القياسي وموضوعية نتائجه.

I. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة القياسية 1995-2024:

تهدف هذه الدراسة القياسية إلى تسليط الضوء على العلاقة بين القروض البنكية ومعدل البطالة في الجزائر، وذلك بالاعتماد على أدوات التحليل الكمي المبنية على بيانات سنوية تغطي الفترة

¹ رجا محمد أبو علام، *مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط*، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص81

الممتدة من سنة 1995 إلى 2024. وقد تم بناء النموذج اعتمادًا على متغير تابع يتمثل في معدل البطالة، مقابل متغيرين مستقلين رئيسيين يُجسدان جوانب تمويلية مؤثرة في النشاط الاقتصادي، وهما: سعر الفائدة على القروض ونسبة الائتمان الموجه من طرف البنوك إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي. يركز التحليل الوصفي على دراسة تطور هذه المتغيرات الثلاثة خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الرسوم البيانية التي توضح الاتجاهات العامة، والتغيرات الدورية، ومدى تذبذب القيم عبر الزمن. ويُعد هذا التحليل خطوة أساسية تمهّد لبناء نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين تطور القروض البنكية وتحركات معدلات البطالة في الجزائر، ويساعد على استنتاج السياسات الاقتصادية الممكنة للحد من هذه الظاهرة.

وقد تم الاعتماد على عدة مصادر دولية رسمية ومحلية تتمثل في البنك الدولي للاستخراج الإحصائيات المتمثلة في الملحق (1).

1. المتغير التابع :

يمثل المتغير التابع في هذه الدراسة معدل البطالة في الجزائر، والذي يُعبّر عن نسبة الأفراد القادرين والراغبين في العمل ولكنهم لا يجدون فرصة شغل ضمن القوى العاملة. وقد تم قياس هذا المتغير باستخدام النسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي، كما هو موثق في الإحصائيات الرسمية، وتقارير البنك العالمي. يُعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعكس أداء سوق العمل ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على توفير مناصب الشغل، كما يساعد في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والتمويلية المنتهجة خلال فترة الدراسة.

2. المتغيرات المستقلة (القروض البنكية) :

لقياس أثر القروض البنكية على البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، تم اعتماد متغيرين مستقلين يمثلان أهم المؤشرات المرتبطة بالنشاط البنكي والتمويلي، كما يلي :

سعر الفائدة على القروض (X_1) يعبر هذا المتغير عن تكلفة الاقتراض التي يتحملها الأفراد أو المؤسسات عند الحصول على قروض من البنوك، ويُقاس كنسبة مئوية سنوية. يُعتبر سعر الفائدة من المحددات الأساسية لسلوك الاقتراض، حيث إن ارتفاعه قد يؤدي إلى تراجع الطلب على القروض وبالتالي انخفاض فرص خلق مشاريع جديدة وفرص العمل، مما يؤثر سلبًا على مستويات التشغيل. في المقابل، فإن انخفاض سعر الفائدة يشجع على الاقتراض والاستثمار، وبالتالي يمكن أن يساهم في خفض معدل البطالة .

نسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص (X_2) يمثل هذا المتغير حجم القروض البنكية الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس مدى انخراط البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي خارج القطاع العمومي. هذا المتغير يُعد مؤشرًا مباشرًا على سهولة الوصول إلى التمويل في الاقتصاد، إذ أن ارتفاعه يدل على وجود سيولة تمويلية موجهة نحو المشاريع الإنتاجية التي قد تساهم في خلق فرص عمل وتقليل البطالة. وبالتالي، يُستخدم كمؤشر أساسي لتقدير أثر القروض البنكية على سوق العمل في الجزائر.

3. طريقة قياس المتغيرات:

تم اعتماد أسلوب القياس الكمي المباشر لجميع المتغيرات في الدراسة، بالاعتماد على البيانات السنوية الفعلية المتاحة في المصادر الرسمية المحلية والدولية، دون إجراء تحويلات رياضية أو تعديل في صيغها الأصلية .

- بالنسبة للمتغير التابع (معدل البطالة)، فقد تم استخدامه كما ورد في قواعد البيانات الرسمية، ويُقاس كنسبة مئوية تمثل حصة السكان النشطين الباحثين عن عمل من إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر شائع في الدراسات الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل .
- أما المتغيرات المستقلة، فقد تم قياسها كما يلي :
- سعر الفائدة على القروض (X1) تم استخدام المعدل السنوي للفائدة المطبقة على القروض البنكية، بوحدته الأصلية (نسبة مئوية %)، وفق ما ورد في التقارير الاقتصادية والبنكية الرسمية.
- نسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص (X2) تم اعتماد القيمة السنوية للائتمان البنكي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبارها مؤشرًا يعكس حجم التمويل المتاح للنشاط الاقتصادي الخاص.

4. مصادر المتغيرات :

تم جمع بيانات الدراسة من مصادر رسمية ودولية موثوقة، لضمان الدقة والموضوعية في التحليل القياسي. وقد توزعت هذه المصادر حسب نوع المتغيرات كما يلي:

- **معدل البطالة (Y)** تم الحصول على البيانات الخاصة بمعدل البطالة السنوي من موقع البنك الدولي، حيث أن وحدتها (نسب مئوية).
 - **سعر الفائدة على القروض (X1)** تم استخلاص البيانات من موقع البنك الدولي، حيث تُعرض المعدلات السنوية للفائدة بوحدات نسبية مئوية .
 - **الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (X2)** تم جمع هذه البيانات أيضًا من موقع البنك الدولي (World Bank Open Data) ، حيث يمثل المؤشر حجم التمويل الممنوح من البنوك للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .
- وقد تم توحيد جميع البيانات لتكون بصيغة سنوية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024، بما يتوافق مع متطلبات تحليل السلاسل الزمنية والنمذجة باستخدام منهجية ARDL.

الفرع الثالث: أدوات وأساليب التحليل القياسي

نعرض في هذا الفرع كل ما يخص أدوات وأساليب التحليل القياسي والتفاصيل التي سيتم التطرق إليها في الدراسة القياسية كتمهيد لها حيث ذكرنا البرنامج القياسي المستخدم، النموذج القياسي المعتمد، متطلبات وخصائص النموذج القياسي.

1) البرنامج القياسي المستخدم:

تم اعتماد برنامج EViews (Econometric Views) في التقدير القياسي لهذه الدراسة، بالنظر إلى قدرته العالية على معالجة بيانات السلاسل الزمنية، وإجراء اختبارات الفرضيات الإحصائية بدقة وفعالية. ويُعد هذا البرنامج من أكثر الأدوات استخدامًا في البحوث الاقتصادية

والمالية، نظرًا لما يوفره من نماذج قياسية متنوعة، ومرونة في عرض النتائج وتحليلها. كما يتميز بسهولة الاستخدام ووفرة أدوات التشخيص القياسي التي تسهم في تقييم النموذج وتفسير نتائجه.

كما تم ترتيب وهيكلة الجداول الإحصائية الخاصة بالبيانات في برنامج EXCEL وتصميم المنحنيات البيانية وفقا للجداول المذكورة وهذا بغرض ترتيب الإحصائيات والقيم حتى يتسنى إدراجها إلى برنامج EVIEWS بسهولة أكبر.

(2) الصيغة الرياضية المعتمدة :

تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج بطريقة خطية بسيطة، دون إجراء تحويلات رياضية مثل اللوغاريتم، بما يتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة. ويهدف هذا الشكل إلى قياس العلاقة المباشرة بين معدل البطالة في الجزائر وكل من سعر الفائدة على القروض ونسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وذلك اعتمادًا على خصائص المتغيرات وبدون افتراضات غير ضرورية حول شكل العلاقة :

$$Y = C(1)*Y(-1) + C(2)*Y(-2) + C(3)*Y(-3) + C(4)*Y(-4) + C(5)*X1 + C(6)*X1(-1) + C(7)*X1(-2) + C(8)*X1(-3) + C(9)*X1(-4) + C(10)*X2 + C(11)*X2(-1) + C(12)$$

حيث :

$(Y)_t$: معدل البطالة (المتغير التابع) .

$X1_t$: سعر الفائدة على القروض (متغير مستقل أول) .

$X2_t$: نسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص (متغير مستقل ثانٍ) .

α : الثابت في النموذج .

β_1, β_2 : معاملات القياس التي تمثل مدى تأثير المتغيرات المستقلة على البطالة .

ε : الحد العشوائي (مصطلح الخطأ).

(3) متطلبات ولوازم الدراسة القياسية:

لضمان مصداقية وفعالية النموذج القياسي المعتمد، تم الالتزام بجملة من الشروط الأساسية، بما يتوافق مع خصائص البيانات المستخدمة وطبيعة النموذج:

✓ استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل بناء النموذج، يتم إجراء اختبارات الاستقرارية مثل ADF و PP على المتغيرات محل الدراسة، وأظهرت النتائج أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى ولكنها تصبح مستقرة في الفرق الأول، مما استدعى اعتماد التحويل إلى الفروق الأولى لضمان عدم الوقوع في مشكلات الانحدار الزائف.

✓ غياب التعدد الخطي:

التأكد من عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة باستخدام معامل تضخيم التباين VIF ، وذلك لتفادي مشكلة التعدد الخطي التي تؤثر على دقة التقديرات.

✓ تجانس التباين: (Homoscedasticity)

اختبار ثبات التباين في البواقي عبر الزمن باستخدام اختبارات مثل White أو Breusch-Pagan، للتأكد من عدم وجود تباين غير متجانس يؤثر على موثوقية النتائج.

✓ عدم الارتباط الذاتي للبواقي:

للتحقق من استقلالية الأخطاء، تم تطبيق اختبار Durbin-Watson أو اختبار LM ، مما يعزز صحة الفرضيات الكلاسيكية في النموذج.

✓ توزيع البواقي بشكل طبيعي:

لضمان صلاحية الاستدلال الإحصائي، تم اختبار توزيع البواقي باستخدام اختبار Jarque-Bera، حيث يُفترض أن تتبع الأخطاء توزيعًا طبيعيًا.

المطلب الثاني: تحليل تطور القروض البنكية و معدل البطالة في الجزائر : "دراسة قياسية

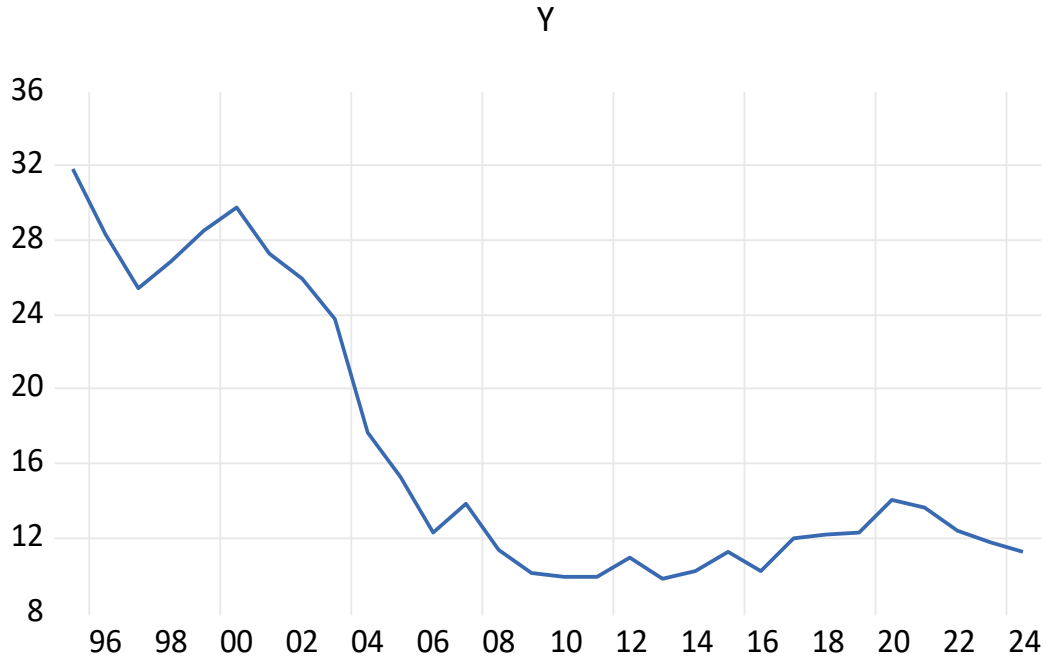
1995-2024"

في هذا المطلب، سيتم التركيز على تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بكل من القروض البنكية وسوق العمل في الجزائر، من خلال دراسة المنحنيات البيانية التي تمثل البيانات المتعلقة بمعدل البطالة، سعر الفائدة على القروض، ونسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص خلال الفترة الزمنية للدراسة. يهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة لهذه المتغيرات، وتحديد الفترات التي شهدت تغيرات ملحوظة قد تكون مرتبطة بتحويلات اقتصادية أو سياسات مالية معينة. من خلال تفسير هذه المنحنيات، يمكن استخلاص مؤشرات أولية حول طبيعة العلاقة بين القروض البنكية وسوق العمل، ومدى تأثير هذه العوامل على معدل البطالة في الجزائر.

I. تحليل تطور القروض البنكية و معدل البطالة في الجزائر :

(1) تطور معدل البطالة في الجزائر :

الشكل رقم (3-3): المنحنى البياني للمتغير التابع Y (نسبة البطالين)



المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على برنامج

Eviews

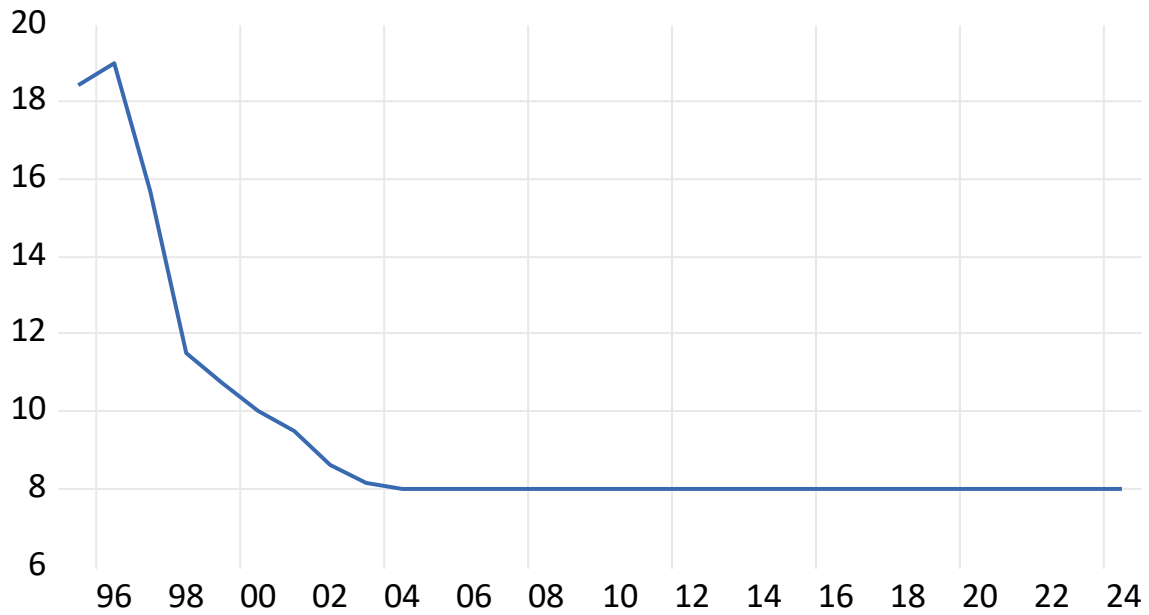
تحليل منحنى تطور البطالة في الجزائر في الفترة (1995-2024) :

يُظهر منحنى البطالة في الجزائر خلال الفترة 1995-2024 اتجاهًا عامًا نحو التراجع، إذ انخفض المعدل من حوالي 30% في منتصف التسعينيات إلى أقل من 12% في السنوات الأخيرة. يُعزى هذا الانخفاض إلى تحسن بيئة التمويل البنكي، خاصة من خلال دعم البنوك العمومية للمشاريع الاستثمارية، ما ساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن الاستقرار النسبي بين 2006 و2019 يعكس فعالية نسبية للقروض البنكية في دعم التشغيل. أما ارتفاع البطالة خلال جائحة كوفيد-19 فكان ظرفيًا، تلاه تراجع جديد في 2024، مما يعزز فرضية وجود علاقة بين توسع منح القروض البنكية وتراجع البطالة في الجزائر.

I. (2) تطور سعر الفائدة على القروض في الجزائر:

الشكل رقم (3-4): المنحنى البياني للمتغير المستقل X1 (نسبة سعر الفائدة على القروض)

X1



المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على برنامج Eviews

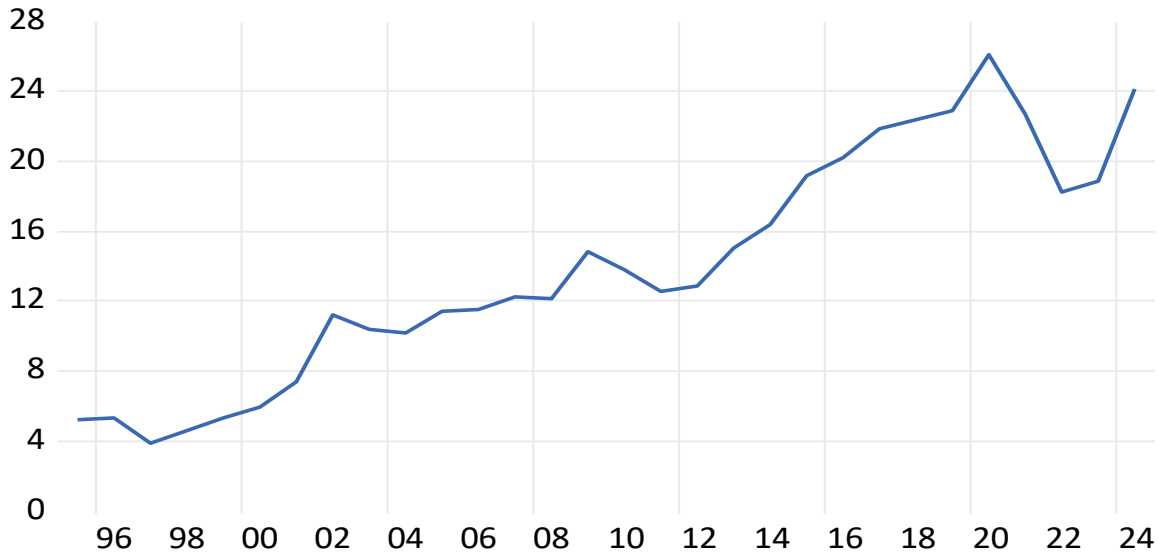
تحليل منحنى تطور نسبة سعر الفائدة على القروض في الفترة (1995-2024) :

شهد سعر الفائدة على القروض في الجزائر خلال الفترة 1995-2024 اتجاهًا تنازليًا ملحوظًا، حيث انخفض من مستويات مرتفعة تجاوزت 18% في منتصف التسعينيات إلى ما بين 7% و8% خلال السنوات الأخيرة. يُعزى هذا الانخفاض إلى التحول في السياسة النقدية من التشدد إلى التيسير، بهدف تشجيع الاستثمار وتوسيع قاعدة الاقتراض. وقد ساهم هذا التراجع في تخفيض تكلفة التمويل، مما زاد من قدرة المؤسسات والأفراد، لاسيما الشباب، على الحصول على القروض البنكية. اقتصاديًا، يدعم هذا التطور فرضية وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومعدل البطالة، حيث إن تيسير شروط الإقراض يُسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة.

I. (3) تطور نسبة الإئتمان البنكي الموجّه نحو القطاع الخاص في الجزائر:

الشكل رقم (3-5): المنحنى البياني للمتغير المستقل X2 (نسبة الإئتمان الموجه من طرف البنوك إلى القطاع الخاص)

X2



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على برنامج Eviews

تحليل منحنى تطور نسبة الإئتمان الموجه من طرف البنوك إلى القطاع الخاص (1995-2024):

يُظهر منحنى تطور الإئتمان البنكي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر مساراً تصاعدياً بشكل عام خلال الفترة 1995–2024. ففي النصف الثاني من التسعينيات، كانت نسبته ضعيفة للغاية (أقل من 5%)، نتيجة ضعف البنية البنكية وغياب بيئة تشجع على التمويل الخاص. ومع بداية الألفية الجديدة، بدأ الإئتمان في الارتفاع تدريجياً بفضل الإصلاحات البنكية وبرامج دعم المقاولات الصغيرة مثل أونساج وكناك، مما شجع البنوك، خصوصاً العمومية منها، على توسيع التمويل. ابتداءً من 2010، تسارع نمو الإئتمان، وبلغ ذروته بحوالي 24% في سنة 2020، وهو ما يعكس انخراطاً فعلياً للبنوك في تمويل النشاط الاقتصادي الخاص. ورغم تراجع نسبي خلال فترة كوفيد-19 (2021–2023)، عاد الإئتمان إلى الانتعاش سنة 2024. هذا التطور يعكس تحولاً تدريجياً نحو دور تمويلي نشط للبنوك في دعم المبادرات الخاصة، ما يدعم فكرة أن زيادة الإئتمان البنكي قد تساهم في تقليص البطالة، خاصة إذا وُجّه نحو القطاعات المنتجة.

II. الدراسة القياسية لأثر القروض البنكية على البطالة 1995-2024 تقدير النموذج القياسي:

تُعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً في بناء النماذج القياسية، لا سيما عند استخدام بيانات زمنية تمتد على فترة طويلة كما هو الحال في هذه الدراسة التي تغطي الفترة 1995–2024. وفي هذا الإطار، تم الشروع أولاً باختبار استقرارية المتغيرات، يليه تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج، ثم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات باستخدام منهج الحدود (Bounds Test).

II. 1) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) :

تُعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً في النماذج القياسية، إذ إن عدم الاستقرار قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة. لذلك، تم استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) للتأكد من استقرار المتغيرات محل الدراسة، سواء عند المستوى أو بعد الفرق الأول. ويُعتبر هذا الاختبار من الأدوات الشائعة في تحليل السلاسل، نظراً لقدرته على معالجة الارتباط الذاتي وتحسين دقة التقدير. وتُعد هذه الخطوة ضرورية قبل اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، مثل التكامل المشترك أو نماذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (3-1): اختبار جذر الوحدة حسب ADF للنموذج

ADF					
variable		level		1st difference	
Y		-2,163213	غير مستقرة	-3,970265	مستقرة
	intercept	0,2231		0,0051	
		-1,126649	غير مستقرة	-4,024032	مستقرة
	trend and intercept	0,9068		0,0196	
		-2,828917	مستقرة	-3,808981	
	None	0,0063		0,0005	مستقرة
X1		-4,516655	مستقرة	-4,57184	
	intercept	0,0012		0,0012	مستقرة
		-2,987667	غير مستقرة	-4,821268	
	trend and intercept	0,1525		0,0033	مستقرة
		-2,717079	مستقرة	-4,670718	
	None	0,0085		0	مستقرة
X2		-0,608091	غير مستقرة	-4,821197	
	intercept	0,8539		0,0006	مستقرة
		-4,093006	مستقرة	-4,729534	
	trend and intercept	0,0168		0,0041	مستقرة
		1,327541	غير مستقرة	-3,671642	
	None	0,9499		0,0007	مستقرة

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المخرجات Eviews12

حسب الملحق (2) أظهرت نتائج اختبار ديكي-فولر ARDL أن جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند المستوى ولكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، باستثناء متغير سعر الفائدة على القروض الذي اتضح أنه مستقر عند المستوى. وهذا التباين في درجات التكامل $I(0)$ و $I(1)$ يسمح باعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

II. 2) -اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

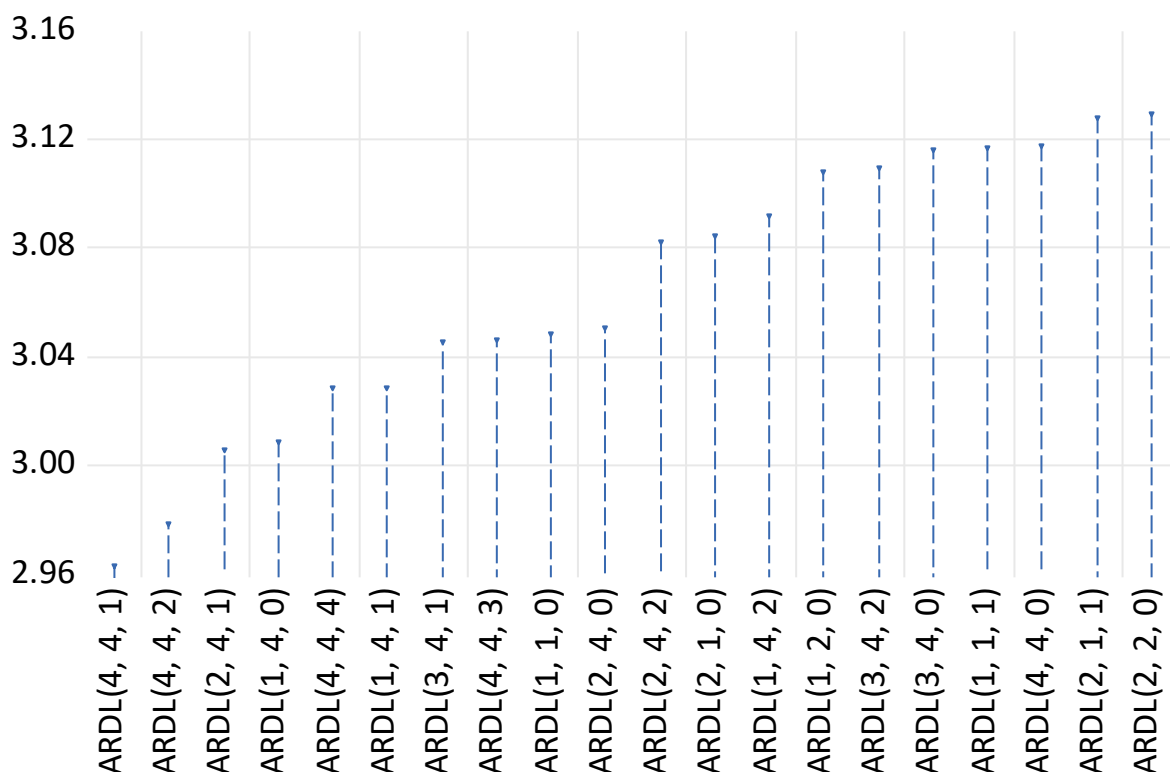
يُعد تحديد فترات الإبطاء خطوة جوهرية في بناء نموذج ARDL ، إذ تمثل المرحلة التمهيديّة لتقدير النموذج بدقة وفعالية. فاختيار عدد الفترات الأنسب يعكس مدى استجابة النموذج للتقلبات

الاقتصادية ويؤثر على جودة النتائج المحصلة، خاصةً فيما يتعلق بالعلاقة السببية والتكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة. تم الاعتماد على نتائج برنامج EViews لاختبار فترات الإبطاء المثلى، وذلك باستخدام مجموعة من المعايير الإحصائية المعتمدة، أبرزها :

معيار معلومات أكايك (AIC) - معيار هانن-كوين (HQ)

الشكل رقم (3-6) : نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج $ARDL(4.4.1)$ هو نموذج الأمثل لتقدير نموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل.

II. (3) - اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود :

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سوف نستخدم اختبار الحدود ARDL Bounds Test من خلال مقارنة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة بمعاملات المتغيرات التفسيرية المبطة لفترة واحدة مع القيمة الحرجة الجدولية، ونعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

H_1 : توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول (2-3): نتائج اختبارات الحدود للتكامل المشترك

F-bounds Test	Null Hypothesis No Levels Relationship			
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	13,28748	10	2,845	3,623
K	2	5	3,478	4,335
		1	4,948	6,128

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات

Eviews12

من خلال الجدول و من خلال (الملحق 4) نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة 13.28748 و هي أكبر من القيم الحرجة العظمى للاختبار bound عند جميع المستويات, أي نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

II. 4) تقدير معلمات الأجلين الطويل و القصير لنموذج ARDL

في ضوء ما تقدم عرضه من نتائج اختبار الاستقرار و التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات, يتم تقدير نموذج ARDL للأجلين الطويل و القصير و حد تصحيح الخطأ (ECM) و نتائج التقدير موضحة أدناه.

II. 4-1) تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL

الجدول (3-3): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

variable	coefficient	std,error	t-statistic	prob
X1	-3,547457	2,232867	-1,588745	0,1344
X2	0,328498	0,087439	3,756862	0,0021
C	33,78932	18,24825	1,851647	0,0853
$EC=Y-(-3,5475*X1+0,3285*X2+33,7893)$				

المصدر: من اعداد الطالبة

اعتماد على المخرجات Eviews12

تشير نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل و على حسب (الملحق 5) إلى وجود علاقة معنوية ومفسرة بين متغيرات القروض البنكية والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2024). أظهرت النتائج أن معامل سعر الفائدة على القروض جاء سالباً (-3.5475)، مما يعكس علاقة عكسية بين هذا المتغير والبطالة، بحيث أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، نتيجة ضعف قدرة القطاع الخاص على الاقتراض والاستثمار في خلق مناصب الشغل، رغم أن هذا الأثر لم يكن معنوياً إحصائياً عند مستوى 5%. في المقابل، بيّنت النتائج أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص يحمل معاملاً موجباً (0.3285) ودالاً إحصائياً عند مستوى 1% ($p = 0.0021$), ما يدل على أن زيادة حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص تساهم في خفض معدلات البطالة من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المولدة لمناصب العمل. أما بالنسبة للثابت (33.78)، فهو يعكس قيمة البطالة في حالة غياب تأثير المتغيرات التفسيرية. بصفة عامة، تبرز

هذه النتائج أهمية الدور الذي يلعبه بنك القرض الشعبي الجزائري في التأثير على سوق العمل، سواء عبر سياسات التمويل أو من خلال مستويات الفائدة، ما يستدعي انتهاج سياسات مالية تشجيعية لدعم التمويل المنتج وتقليل البطالة في الأجل الطويل.

II. 4) 2- تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج ARDL

الجدول (3-4) : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

المتغير	المعنوية الإحصائية	الدلالة
DX1	P=0,0000	معامل سالب و معنوي جدا
DX2	p=0,5325	معامل موجب ولكن غير معنوي
cointeq(-1)=-0.821423		

المصدر: من اعداد الطالبة

اعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول و على حسب (الملحق 6)، يتضح أن حد تصحيح الخطأ كانت قيمته سالبة وأقل من الواحد ومعنوية إحصائياً، أي أنها تتوافق مع شروط تصحيح الخطأ من ناحية الإشارة والقيمة والمعنوية. حيث بلغت قيمته (-0.8214)، مما يعني أن نسبة (82.14%) من اختلالات التوازن في معدل البطالة يتم تصحيحها سنوياً في الأجل الطويل، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية مستقرة بين البطالة والقروض البنكية وسعر الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة .

كما أشارت النتائج إلى أن أثر معدل التغير في سعر الفائدة على معدل البطالة في الأجل القصير جاء سالباً ومعنوياً بدون تأخر في الفترة الحالية، بينما سجل تأثيراً موجباً ومعنوياً بدرجة تأخر واحدة وثلاثة، مما يعكس تفاوت استجابة سوق العمل لتغيرات الفائدة على المدى القصير. ويُحتمل أن تكون هذه الاستجابات مرتبطة بتأثيرات غير مباشرة أو ببطء تفاعل السوق مع السياسة النقدية.

أما فيما يتعلق بنسبة القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص، فقد أظهرت النتائج أن أثرها في الأجل القصير غير معنوي، في حين كانت علاقتها في المدى الطويل موجبة ومعنوية، وهو ما يخالف التوقعات الاقتصادية النظرية التي تفترض أن زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص من شأنها أن تساهم في خفض البطالة. ويمكن تفسير هذا بنتائج واقعية مرتبطة بسوء توجيه التمويل أو ضعف فاعلية المشاريع الممولة في خلق فرص الشغل.

II. 5) الإختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

يشمل اختبار جودة وصلاحية نموذج ARDL أربعة اختبارات أساسية: اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، اختبار عدم تجانس التباين، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، واختبار مدى صلاحية وملاءمة النموذج .

أولاً: مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء LM:

الفرضيات:

$$\begin{cases} \text{عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء: } H_0 \\ \text{وجود الارتباط الذاتي للأخطاء: } H_1 \end{cases}$$

يتضح (الملحق 7) اختبار LM لاختبار الارتباط التسلسلي أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يشير إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي، ورفض الفرضية البديلة.

ثانيًا: اختبار عدم تجانس (عدم ثبات تباين الخطأ):

الفرضيات:

$$\begin{cases} \text{التباين الثابت: } H_0 \\ \text{التباين غير الثابت: } H_1 \end{cases}$$

يوضح (الملحق 8) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لثبات التباين أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وهو ما يدل على ثبات تباين البواقي وعدم وجود مشكلة heteroscedasticity، وبذلك نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة التي تفترض عدم التجانس في التباين.

ثالثًا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الفرضيات:

$$\begin{cases} \text{البواقي يتبع التوزيع الطبيعي: } H_0 \\ \text{البواقي لا يتبع التوزيع الطبيعي: } H_1 \end{cases}$$

من خلال (الملحق 9) اختبار Jarque-Bera يتبين أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تجاوزت مستوى المعنوية (5%)، وهو ما يدفعنا إلى قبول الفرض العدمية الدالة على طبيعية التوزيع الاحتمالي لبواقي النموذج.

رابعًا وأخيرًا: يُظهر (الملحق 10) اختبار Ramsey RESET لملاءمة النموذج أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، مما يدل على أن النموذج مصاغ بشكل صحيح وخالٍ من أخطاء تحديد الشكل الوظيفي، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بصلاحية وملاءمة النموذج ورفض الفرضية البديلة.

وبناءً عليه، يمكن القول إن النموذج القياسي المقدر يتمتع بخصائص اقتصادية وإحصائية سليمة ويُعتبر مناسبًا لتحليل العلاقة بين القروض البنكية والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-5) : صلاحية و جودة النموذج

Test	F-statistic	P value
Breuch-Godfrey serial Correlation LM Test	1,611712	0,2399
Heteroskedasticity Test: Breuch-pagan-Godfrey	1,004972	0,4874
Jarque-bera test	0,82983	0,660396
Ramsey Test	0,822036	0,3811

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على

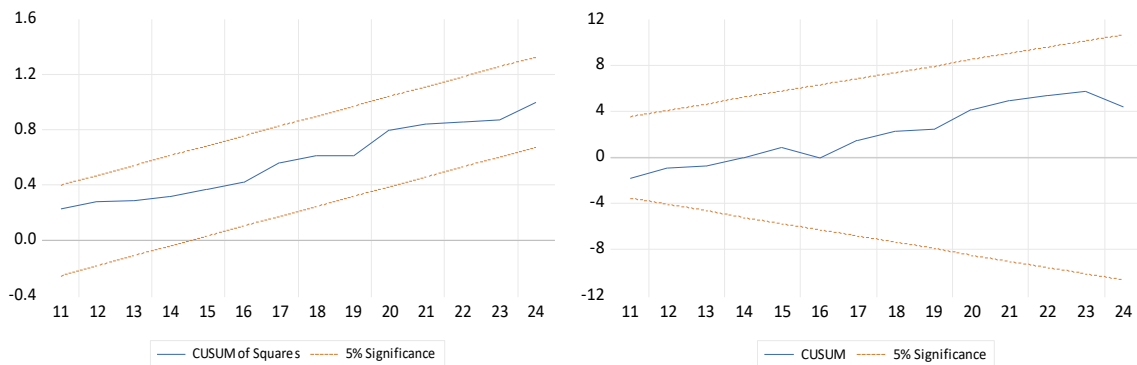
مخرجات Eviews12

II. (6) -إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

وذلك بإجراء اختبارين وهما Cusum واختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي cusumsquares ، حيث يتم من خلالهما بيان التغيرات، الهيكلية في البيانات ومدى انسجام معلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة إذا ما وقع الخط البياني للاختبارين ضمن أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

كما يوضح الشكلين المواليين استقرار النموذج وملائمة الصيغة الخطية للبيانات عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود تأثير للصدمات التي تقلل من جودة النموذج.

الشكل (3-7) : نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على مخرجات Eviews12

المطلب الثالث: مناقشة النتائج المتحصل عليها

النتائج:

○ بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ADF ، تبين أن جميع المتغيرات محل الدراسة، وهي معدل البطالة (المتغير التابع)، ونسبة الائتمان البنكي الموجه للقطاع الخاص وسعر الفائدة على القروض (المتغيرات المستقلة)، كانت مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ ، مما أتاح اعتماد نموذج ARDL لملاءمته حال وجود متغيرات من الدرجة $I(1)$ وأخرى من الدرجة $I(0)$. هذا التفاوت في مستويات التكامل يؤكد أن

- منهجية ARDL هي الأنسب لتقدير العلاقة بين القروض البنكية والبطالة في الجزائر، كونها لا تشترط أن تكون جميع المتغيرات من نفس درجة التكامل.
- أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة في الجزائر وكل من سعر الفائدة على القروض ونسبة الائتمان البنكي، حيث تجاوزت قيمة F المحسوبة القيم الحرجة العليا، ما أدى إلى رفض فرضية العدم وقبول وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- أما على المدى القصير، فقد أظهرت نتائج التقدير أن سعر الفائدة يؤثر بشكل معنوي وموجب على معدل البطالة، ما يشير إلى أن ارتفاع تكاليف الاقتراض يؤدي إلى تقليص النشاط الاستثماري ومن ثم زيادة البطالة. بينما كان أثر الائتمان البنكي سالبًا ومعنويًا، بما يعكس دور التمويل البنكي في تحفيز خلق مناصب الشغل عندما يُوجَّه بفعالية نحو القطاعات المنتجة.
- أظهر معامل تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ دلالة سالبة ومعنوية إحصائية، ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يمتلك قدرة على تعديل الاختلالات قصيرة الأجل والعودة إلى التوازن طويل الأجل بسرعة نسبية.
- كما أثبتت الاختبارات التشخيصية خلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي وتغاير التباين، مما يعزز من موثوقية النتائج. وقد كانت قيمة معامل التحديد R^2 مرتفعة، وهو ما يعكس قوة تفسير النموذج لتغيرات البطالة خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل القياسي باستخدام نموذج $ARDL$ ، تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز دور القروض البنكية في التخفيف من البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

1. **ضرورة توجيه القروض البنكية نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعة، الفلاحة، والخدمات المولدة للتشغيل، باعتبارها أكثر قدرة على خلق مناصب شغل دائمة ومهيكل.**
2. **تخفيض معدلات الفائدة على القروض، خاصة الموجهة لفئة الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ بيّنت النتائج أن ارتفاع سعر الفائدة يُعد من العوامل المعرّقة لحصول الأفراد على التمويل، مما يحد من قدرتهم على الاستثمار والتشغيل.**
3. **تبسيط الإجراءات البنكية الخاصة بالحصول على القروض، من خلال تقليص عدد الوثائق المطلوبة، تسريع دراسة الملفات، وتحسين آليات التواصل مع الزبائن، بما يعزز الثقة في النظام البنكي.**
4. **تعزيز التنسيق بين البنوك التجارية وبرامج دعم التشغيل مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أناد)، لضمان التكامل بين التمويل البنكي والدعم المؤسسي للشباب والمبادرين.**
5. **إنشاء آليات فعالة لمرافقة المشاريع الممولة، تشمل المتابعة التقنية والمالية، لتقليل نسب فشل المشاريع وضمان ديمومتها، وبالتالي تحقيق الأثر الإيجابي المرجو على سوق العمل.**

6. التحول التدريجي نحو الرقمنة المالية (FinTech) وتوسيع الخدمات البنكية الإلكترونية، خاصة في المناطق النائية، لتسهيل ولوج أكبر عدد من المواطنين للتمويل البنكي.

7. دعم ثقافة المقاولاتية والتمويل لدى الشباب، من خلال إدماج وحدات في المناهج الجامعية تُعنى بكيفية إعداد المشاريع وطلب القروض، مما يساهم في تقوية قدراتهم على التعامل مع المؤسسات المالية.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل، تبين من خلال التحليل النظري والتطبيقي أن للقروض البنكية، لا سيما تلك المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، دوراً ملموساً في دعم الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبرامج دعم التشغيل، خصوصاً في أوساط الشباب. وقد سمح العرض الموجز لطبيعة عمل البنك وآليات منح القروض بتسليط الضوء على أهمية التمويل الموجه والشفاف في تحريك عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما مكّنت الدراسة القياسية من تقدير العلاقة بين متغيرات القروض البنكية ومعدل البطالة، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي يعكس الترابط بين نمو التمويل المصرفي وتراجع نسبي في معدلات البطالة، وهو ما يؤكد أهمية تفعيل سياسة إقراضية موجهة ومدروسة. وتُبرز هذه النتائج ضرورة استمرار دعم القروض المنتجة وتوسيع نطاق المستفيدين منها، مع تبسيط الإجراءات وتحسين شروط التمويل، بما يضمن تحقيق الأثر المطلوب في خلق مناصب الشغل وتحقيق التنمية المستدامة.



خاتمة

خاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القروض البنكية على البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2024، من خلال دراسة قياسية لحالة بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، وذلك بهدف قياس العلاقة بين المتغيرات التمويلية (سعر الفائدة ونسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص) ومعدل البطالة.

انطلقت الدراسة من إشكالية جوهرية تتعلق بفعالية القروض البنكية كأداة للحد من البطالة، وتم طرح مجموعة من الفرضيات النظرية التي تم اختبارها باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الائتمان البنكي ومعدل البطالة، مما يعني أن توسيع حجم التمويل البنكي، لاسيما الموجه نحو القطاعات الإنتاجية، يُسهم في تقليص معدلات البطالة. كما تبين أن ارتفاع سعر الفائدة يُعد من العوامل المعرّقة لحصول الأفراد والمؤسسات على التمويل، وهو ما ينعكس سلبيًا على خلق مناصب الشغل.

من الناحية النظرية، أبرزت المذكرة الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك في تحفيز النشاط الاقتصادي وتخفيف حدة البطالة، شريطة أن تكون السياسات البنكية منسجمة مع أهداف التنمية، وأن يتم توجيه القروض بفعالية نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

أما من الناحية التطبيقية، فقد أكدت الدراسة أن السياسة الائتمانية في الجزائر، رغم الجهود المبذولة، لا تزال بحاجة إلى مزيد من المرونة والكفاءة، خصوصًا فيما يتعلق بتخفيض معدلات الفائدة، وتبسيط شروط الحصول على التمويل، وتعزيز آليات المتابعة والمرافقة للمشاريع الممولة.



قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- 1- إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دار الكتاب، الجزائر، 2009، ص202
- 2- أبو الفتوح علي فضالة، تحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999
- 3- أحمد المغازي، البطالة في الوطن العربي، مركز أسبار للدراسات والبحوث والاعلام، الرياض، 2012
- 4- برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق، القاهرة، 2007
- 5- حلمي جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، عين شمس، مصر، 2008
- 6- حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002
- 7- خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006
- 9- رجاء محمود أبو علام، مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013
- 8- رحيم حسين، الاقتصاد المعرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2006
- 10- زياد رمضان، محفوظ أحمد جودت، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008
- 11- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية
- 12- عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- 13- فهد عبد العزيز، البطالة والأسباب والطرق المعالجة، السعودية، 2004
- 14- الليثي محمد علي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر
- 15- محمد حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010
- 16- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، دار منشأة المعارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004
- 17- محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
- 18- مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007

الرسائل الجامعية:

- 1- بلعدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2020/2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021
- 2- بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2001
- 3- بهلول عبد المجيد مراد، مداحي هشام، معايير منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الوطني الجزائري-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في اقتصاد بنكي، جامعة يحيى فارس بالمدينة، 2022/2021
- 4- بوكار سمير ومحجوب أيوب، التجربة الجزائرية في محاربة البطالة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة أدرار)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020
- 5- حاج سعيد أمال، حماد ليدية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب آلية لمكافحة البطالة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو خلال الفترة 1996-2016، مذكرة نخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017.
- 6- داحي طه، بن عباس مصطفى، أثر القرض المصغر على هيكلية التشغيل والبطالة -دراسة تحليلية قياسية حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة ورقلة خلال الفترة 2012-2022، مذكرة لنيل شهادة ماستر في اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2023.
- 7- رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، 2018
- 8- زكي نواره، مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2003/2002
- 9- سليم عقون، قياس أثر متغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010.
- 10- صالح بن علي وآخرون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، 2021.
- 11- عمار بهاليل نجاح، البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2018/2017

12- قروط زهرة، العايدى سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية - دراسة مقارنة بين الوكالات BDL – CPA – CNEP، بأردار خلال الفترة من 2000 إلى 2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2015.

13- Blanchard, Olivier, and Justin Wolfers. "The Role of Shocks and Institutions in the Rise of European Unemployment: The Aggregate Evidence." The Economic Journal, vol. 110, no. 462, 2000, pp. C1-C33.

14- Nickell, Stephen. "Unemployment and Labor Market Rigidities: Europe versus North America." Journal of Economic Perspectives, vol. 11, no. 3, 1997, pp. 55-74.

15- Swamy, Vighneswara. "Bank Credit and Economic Development: Evidence from Developing Nations." Journal of Financial Economic Policy, vol. 6, no. 4, 2014, pp. 352-371.

16- Degryse, Hans, and Van Cayseele, Peter. "Relationship Lending within a Bank-Based System: Evidence from European Small Business Data." Journal of Financial Intermediation, vol. 9, no. 1, 2000, pp. 90-109.

17- Lopez, Maria, and Sanchez, Javier (2013), "Credit Supply and Unemployment in the Eurozone after the Global Financial Crisis." European Economic Review, vol. 62, pp. 1-17.

18- Banerjee, Abhijit V., Karlan, Dean, and Zinman, Jonathan. "Six Randomized Evaluations of Microcredit: Introduction and Further Steps." American Economic Journal: Applied Economics, vol. 7, no. 1, 2015, pp. 1-21.

مقالات علمية:

1- أميرة بلقاسمي، التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 09، العدد 02، جامعة الجزائر 03، سبتمبر 2022.

2- دادن عبد الغني وبوطجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

3- رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهوما، أسبابها، وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 01، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2018

4- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد 06، الكويت، 1997

ملتقيات:

1- علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002

مواقع الكترونية:

1- [Www.elearning.univ-dbk.m.dz](http://www.elearning.univ-dbk.m.dz)

2- <http://mawdoo3.com>

الملحق رقم (1): إحصائيات الدراسة القياسية

السنوات	نسبة البطالين Y	سعر الفائدة على القروض X1	نسبة الائتمان الموجه من طرف البنوك الى القطاع الخاص X2
1995	31,84	18,41666667	5,197980424
1996	28,315	19	5,363813215
1997	25,43	15,70833333	3,904611303
1998	26,855	11,5	4,552411071
1999	28,545	10,75	5,36983841
2000	29,77	10	5,949052192
2001	27,3	9,5	7,350648301
2002	25,9	8,583333333	11,22479001
2003	23,72	8,125	10,33521337
2004	17,65	8	10,18715467
2005	15,27	8	11,42112789
2006	12,27	8	11,50172518
2007	13,79	8	12,28559161
2008	11,33	8	12,11225818
2009	10,16	8	14,82867949
2010	9,96	8	13,77429589
2011	9,96	8	12,54887421
2012	10,97	8	12,89344108
2013	9,82	8	15,05247664
2014	10,207	8	16,39991842
2015	11,206	8	19,19404168
2016	10,202	8	20,2346167
2017	12	8	21,84498865
2018	12,15	8	22,3718826
2019	12,285	8	22,8981304
2020	14,04	8	26,10316613
2021	13,607	8	22,64464738
2022	12,437	8	18,22409475

2023	11,814	8	18,85629358
2024	11,3	8	24,15623288

المصدر: البنك الدولي

الملحق (2) دراسة استقرارية السلسلة :

1- المتغير التابع Y: نسبة البطالة في الجزائر

1-1- عند المستوى level

-في حالة الثابت Intercept

NuflHypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.126649	0.9068
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

-في حالة الثابت و الاتجاه trend and intercept

NuflHypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.163213	0.2231
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

-في حالة الا شيئ

Null Hypothesis: Y has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.828917	0.0063
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

2-1- عند الفرق الأول 1st difference

في حالة الثابت Intercept

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.970265	0.0051
Test critical values: 1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

في حالة الثابت و الاتجاه trend and intercept

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.024032	0.0196
Test critical values: 1% level	-4.323979	
5% level	-3.580622	
10% level	-3.225334	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

-في حالة الا شئ

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.808981	0.0005
Test critical values: 1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

2-المتغير المستقل X1 : نسبة الفائدة على القروض

1-2- عند المستوى level

-في حالة الثابت Intrrcept

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.849596	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

-في حالة الثابت و الاتجاه trend and intercept

NuflHypothesis: X1 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-10.53839	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

-في حالة الاشياء

NuflHypothesis: X1 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	0.161822	0.7233
Test critical values: 1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

2-2- عند الفرق الأول 1st difference

-في حالة الثابت Intrercept

NuflHypothesis: D(X1) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-17.28911	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

في حالة الثابت و الاتجاه trend and intercept

NuflHypothesis: D(X1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-18.17946	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

في حالة الاشياء

NuflHypothesis: D(X1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-17.42743	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

3-المتغير المستقل X2 : نسبة الإتمان الموجه من طرف البنوك إلى القطاع الخاص

1-3- عند المستوى level

في حالة الثابت Intrrcept

NuH Hypothesis: X2 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-0.608091	0.8539
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

في حالة الثابت و الاتجاه trend and intercept

NuH Hypothesis: X2 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-4.093006	0.0168
Test critical values: 1% level	-4.323979	
5% level	-3.580622	
10% level	-3.225334	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

في حالة الا شيئ

NuH Hypothesis: X2 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	1.327541	0.9499
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

2.3- عند الفرق الأول 1st difference

-في حالة الثابت Intrrcept

NuflHypothesis: D(X2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.821197	0.0006
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

-في حالة الثابت و الاتجاه trend and intercept

NuflHypothesis: D(X2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.729534	0.0041
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

-في حالة الا شئ

Nufl Hypothesis: D(X2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
<u>Augmented Dickey-Fuller test statistic</u>	-3.671642	0.0007
Test critical values: 1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

(الملحق 3) جودة النموذج :

Dependent Variable: Y
 Method: ARDL
 Date: 06/20/25 Time: 12:56
 Sample (adjusted): 1999 2024
 Included observations: 26 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 100
 Selected Model: ARDL(4, 4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.010300	0.209864	0.049079	0.9615
Y(-2)	0.045218	0.185001	0.244421	0.8105
Y(-3)	-0.100761	0.185258	-0.543898	0.5951
Y(-4)	0.223820	0.144216	1.551981	0.1430
X1	-16.05383	4.672718	-3.435651	0.0040
X1(-1)	9.696027	2.265853	4.279195	0.0008
X1(-2)	2.717911	1.259107	2.158602	0.0487
X1(-3)	-1.954825	0.822134	-2.377746	0.0322
X1(-4)	2.680751	0.905478	2.960591	0.0103
X2	0.053438	0.102730	0.520182	0.6111
X2(-1)	0.216398	0.113429	1.907786	0.0771
C	27.75533	18.71915	1.482724	0.1603
R-squared	0.988431	Mean dependent var		14.91012
Adjusted R-squared	0.979340	S.D. dependent var		6.363914
S.E. of regression	0.914713	Akaike info criterion		2.963625
Sum squared resid	11.71380	Schwarz criterion		3.544285
Log likelihood	-26.52713	Hannan-Quinn criter.		3.130835
F-statistic	108.7357	Durbin-Watson stat		2.481075
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

(الملحق 4) نتائج اختبارات الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	13.28748	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	26	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
Finite Sample: n=30				
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

(الملحق 5) نتائج تقدير معاملات للأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-3.547457	2.232867	-1.588745	0.1344
X2	0.328498	0.087439	3.756862	0.0021
C	33.78932	18.24825	1.851647	0.0853
EC = Y - (-3.5475*X1 + 0.3285*X2 + 33.7893)				

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

(الملحق 6) نتائج تقدير المعلمات للأجل القصير

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.168277	0.115330	-1.459090	0.1666
D(Y(-2))	-0.123058	0.111559	-1.103079	0.2886
D(Y(-3))	-0.223820	0.109500	-2.044023	0.0602
D(X1)	-16.05383	2.530207	-6.344867	0.0000
D(X1(-1))	-3.443837	0.574807	-5.991298	0.0000
D(X1(-2))	-0.725926	0.352846	-2.057348	0.0588
D(X1(-3))	-2.680751	0.487855	-5.494973	0.0001
D(X2)	0.053438	0.083503	0.639955	0.5325
CointEq(-1)*	-0.821423	0.102248	-8.033630	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

الإختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

(الملحق 7)-اختبار LM للارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.611712	Prob. F(2,12)	0.2399
Obs*R-squared	5.505269	Prob. Chi-Square(2)	0.0638

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

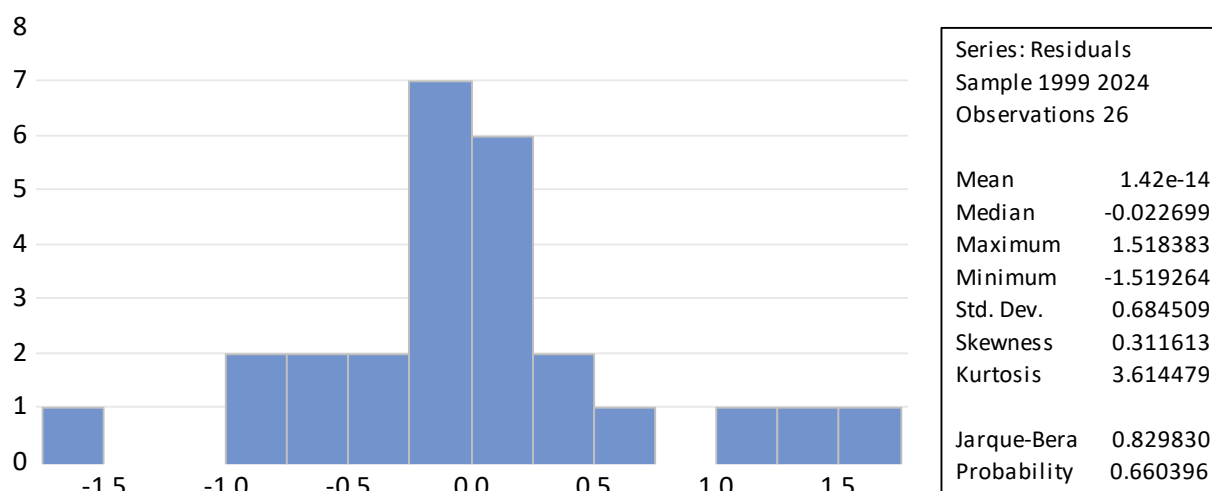
(الملحق 8)-اختبار breusch-pagan-odfrey لثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.004972	Prob. F(11,14)	0.4874
Obs*R-squared	11.47178	Prob. Chi-Square(11)	0.4046
Scaled explained SS	4.348060	Prob. Chi-Square(11)	0.9586

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

(الملحق 9) - اختبار jarque-bera



المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12

(الملحق 10) - اختبار Ramsey Rest Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: Y Y(-1) Y(-2) Y(-3) Y(-4) X1 X1(-1) X1(-2) X1(-3) X1(-4) X2 X2(-1) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.906662	13	0.3811
F-statistic	0.822036	(1, 13)	0.3811
Likelihood ratio	1.594185	1	0.2067

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على المخرجات Eviews12